الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــوع

دور القروض البنكية في تمويل الاستثمار

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدي عقبة بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص.اقتصاد نقدي و بنكي.

إعداد الطالب (ة):
–غشام مريم

الأستاذ المشرف:
– .د/مرغاد لخضر

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	..... وسيلة السبتي.....	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	مرغاد لخضر	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	.....رانيا تغليسيا	أستاذ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بمااكنتم تعملون" صدق الله العظيم سورة التوبة الآية 106

الحمد لله على توفيقه وإعانته لنا وكما يقال من لم يشكر الناس لا يشكر الله وعليه تتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في قريب أو بعيد في العمل انجاز هذا كما لا يفوتنا أن تتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف، **لخضر مرغاد** على نصائحه وتوجيهاته.

كما تتوجه بأسمي عبارات الشكر والامتنان إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدى عقبة على رأسهم مدير الوكالة السيد محمد مني نظير حسن الاستقبال والمعلومات القيمة التي منحنا إياها.

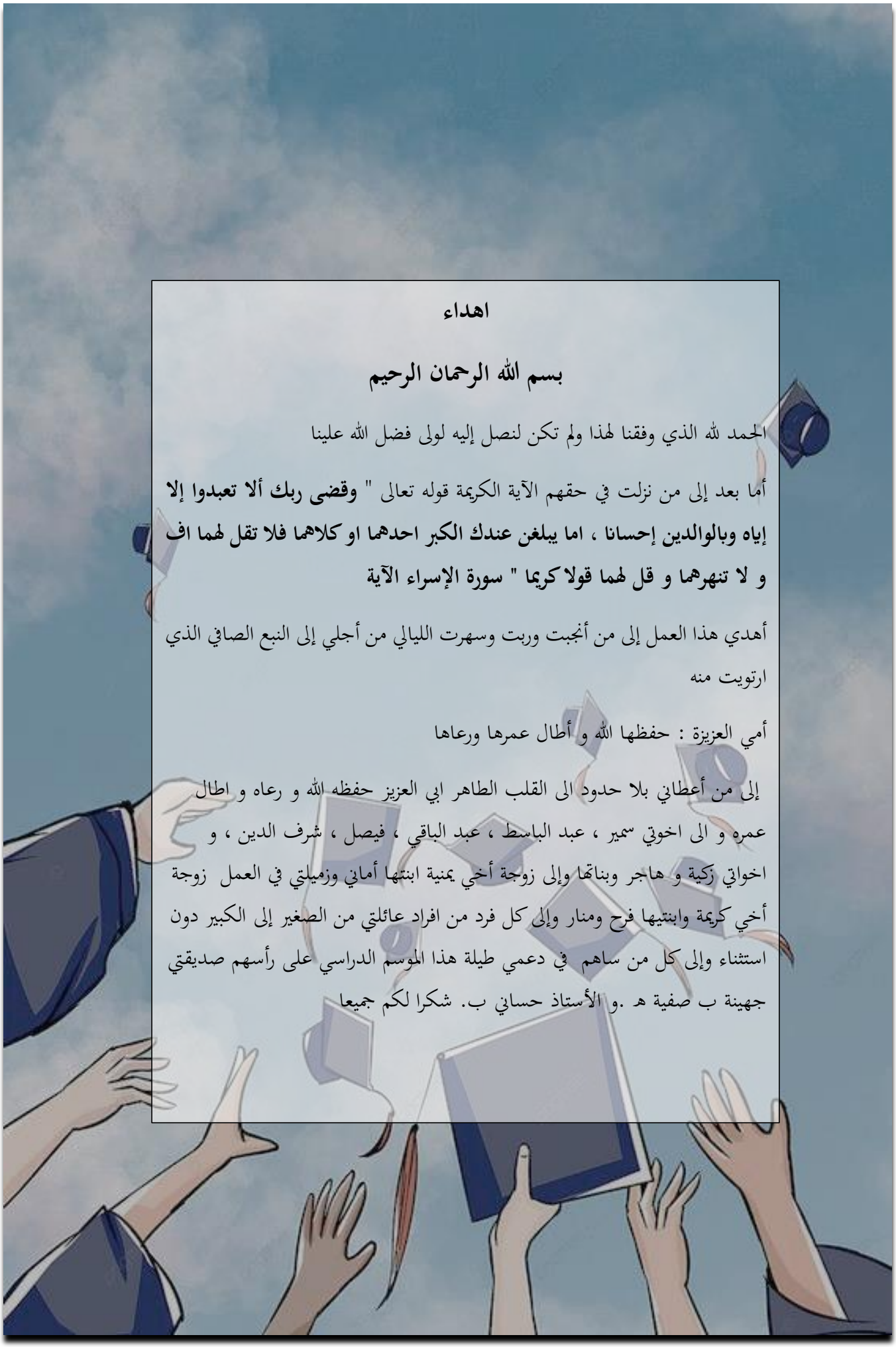

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم تكن لنصل إليه لولى فضل الله علينا

أما بعد إلى من نزلت في حقهم الآية الكريمة قوله تعالى " **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ، اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما** " **سورة الإسراء الآية**

أهدي هذا العمل إلى من أنجبت وربت وسهرت الليالي من أجلي إلى النبع الصافي الذي ارتويت منه

أمي العزيزة : حفظها الله و أطال عمرها ورعاها

إلى من أعطاني بلا حدود الى القلب الطاهر ابي العزيز حفظه الله و رعاه و اطال عمره و الى اخوتي سمير ، عبد الباسط ، عبد الباقي ، فيصل ، شرف الدين ، و اخواتي زكية و هاجر وبناتها وإلى زوجة أخي يمنية ابنتها أماني وزميلتي في العمل زوجة أخي كريمة وابنتيها فرح ومنار وإلى كل فرد من افراد عائلتي من الصغير إلى الكبير دون استثناء وإلى كل من ساهم في دعمي طيلة هذا الموسم الدراسي على رأسهم صديقتي جهينة ب صفية هـ .و الأستاذ حساني ب. شكرا لكم جميعا

ملخص

يعتبر القطاع الزراعي عنصراً حيوياً في اقتصاديات بلدان العالم، حيث تضمن الدول التي تهتم بقطاعها الزراعي حياة كريمة لشعوبها من خلال تحقيق أعلى مستويات الإنتاج الزراعي، مما يجعلها جديرة بالاحترام لأنها تركز على تلبية احتياجات الشعب وضمان مستوى معين من الأمن الغذائي. يمكن القول أن هذا القطاع يؤثر بشكل كبير على القطاعات الأخرى ويتأثر بالتغيرات فيها. يعتبر التمويل والقروض البنكية والاستثمار العوامل الرئيسية التي تحرك هذا القطاع نظراً لأهميتها البالغة في نجاح السياسات التنموية المطبقة للنهوض به.

في هذا السياق، قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الهياكل والبرامج الداعمة للقطاع الزراعي، والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله. ركزت دراستنا على تمويل القطاع الفلاحي ضمن برامج التنمية، والتي أظهرت أثراً ملموساً في تحقيق تغيرات إيجابية ونسب نمو ملحوظة في القطاع الفلاحي. ورغم التطورات الكبيرة التي شهدها القطاع الفلاحي مقارنةً بالقطاعات الأخرى وقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق استمراره وتقلل من فعاليته.

الكلمات المفتاحية:: التمويل الفلاحي، الدعم الفلاحي، القروض البنكية، الاستثمار، البرامج التنموية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

Summary

The agricultural sector is a vital component of the economies of countries around the world. Nations that focus on their agricultural sector ensure a decent standard of living for their populations by achieving the highest possible levels of agricultural production. This makes them worthy of respect as they prioritize meeting the needs of their people and ensuring a certain level of food security. This sector significantly influences other sectors and is also impacted by changes in them. Financing, bank loans, and investment are the main driving factors for this sector due to their critical importance in the success of developmental policies aimed at its advancement.

In this context, the Algerian government has established numerous structures and programs to support the agricultural sector, all aimed at promoting and developing it while reducing its problems. Our study focused on the financing of the agricultural sector within developmental programs, which have shown a tangible impact in achieving positive changes and significant growth rates in the agricultural sector. Despite the substantial developments in the agricultural sector compared to other sectors and its considerable capacity to achieve economic and social development worldwide, whether in developed or developing countries, it still faces many challenges and obstacles that hinder its continuity and reduce its effectiveness.

Keywords: Agricultural financing, agricultural support, bank loans, investment, developmental programs, National Plan for Agricultural Development.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
شكـر و عرفـان	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
الاطار المنهجي للدراسة	ا–د
الفصل الأول: يتضمن الإطار المفاهيمي للقروض والتمويل والاستثمار.	
تمهيد	02
المبحث الأول: اساسيات حول القروض البنكية	03
المطلب الأول: ماهية القروض وأنواعها	03
المطلب الثاني: مصادر القروض وخصائصها	09
المطلب الثالث: أهداف العملية الاقتراضية	12
المبحث الثاني: سياسة الإقراض البنكية	18
المطلب الأول: العناصر المحددة لمنح القروض	18
المطلب الثاني: مخاطر وضمانات القروض	20
المطلب الثالث: تحليل طلبات الاقتراض	25
المبحث الثالث: اساسيات حول التمويل البنكي و الاستثمار .	27
المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي وانواعه ومصادره	27
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار وأنواعه وأهميته	33
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار	35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني :الاطار التطبيقي دراسة حالة BADR وذلك من خلال تقديم بسيط للبنك	
تمهيد	39
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك	40

المطلب الثاني: وظائف البنك وأهدافه	41
المطلب الثالث: والهيكل التنظيمي	42
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للقرض	43
المطلب الأول: تقديم طلب القرض	43
المطلب الثاني: دراسة طلب قرض التحدي	47
المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع.	48
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	59
قائمة المراجع	62
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التكلفة الاجمالية للمشروع	48
02	الهيكل التمويلي للقرض التحدي	49
03	طريقة تمويل الاستثمار	49
04	طريقة تمويل الاستثمار	50
05	إيرادات منتوج الطماطم	50
06	إيرادات منتوج الفلفل الحار	51
07	إيرادات تقديرية لمدة 5 سنوات	52
08	التقدير المالي للأرباح لمدة 5 سنوات	52
09	القيمة الصافية و نسبة الأرباح	53
10	مخطط السداد	53
11	فروقات بين القروض	55

الاطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

يؤدي النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال، دورا هاما في الاقتصاد ، لأنه وببساطة يعد مرجعية هامة لقياس مدى تطور وتقدم وتيرة التنمية الاقتصادية، ليس في الجزائر فقط بل في العالم باسره. (صباح، 2016)

ولأن البنوك عموما من أهم المؤسسات المالية المساهمة في تطور العمليات الإقتصادية والتجارية، لأنها المؤسسات المالية المشاركة في رفع مستوى العمليات الاستثمارية والتجارية في أي دولة، فهي تقوم بتمويل المشاريع التي لا تعتمد على رأسمالها فقط، بل تبحث عن مصادر خارجية لتقوية مبادلاتها المالية، وما لها في ذلك إلا البنوك .ولأنه وكقاعدة عامة تمويل مشاريع المؤسسة يفترض أن يتم عن طريق رأسمالها أي بمواردها الخاصة، لكن ونظرا لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل، أصبح من الضروري على المؤسسة اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل مشاريعها ولن يكون ذلك إلا باللجوء إلى المصارف. (صباح، 2016)

وتحظى عملية الاستثمار وخاصة في الوقت الراهن، حيث تنوعت مجالات توظيف الأموال، التي من شأنها زيادة مداخيل الفرد وتحقيق الرفاهية، وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة لذا يتسابق أصحاب رؤوس الأموال من أجل اكتشاف الفرص الاستثمارية الأكثر حداثة، والمخاطرة المتزايدة في هذه المشاريع من أجل تحقيق أرباح ومداخيل أكبر، ولأجل ذلك تتضاعف الدراسات للاقتراب أكثر فأكثر من الواقع في التوقع بما ستكون عليه وضعية المشروع في لحظة معينة من الزمن، ومكانته أمام مشاريع أخرى، وتكلفة التخلي عن الفرص الاستثمارية الأخرى في سبيل إقامة المشروع المقرر.

كما أن هذه المشاريع جلها تتطلب دراسات تقييمية دقيقة تهدف إلى ترشيد القرارات محاولة الوصول إلى قرار استثماري سليم، يحقق الأهداف المرجوة، وتقليل المخاطر والعقبات المؤدية بالمشاريع الاستثمارية إلى الخسارة؛ وفي سياق هذا الموضوع، يحدث التساؤل عن الكيفية الملائمة التي يتخذها أصحاب القرارات على مختلف مستويات القرار لاختيار الاستثمارات من بين مجموعة الاقتراحات والبدائل وكيف تتم عملية التقييم . (سالم، 2020)

ونظرا لأهمية البنوك في تنمية الاقتصاد الوطني أصبح التسويق المصرفي يفرض نفسه في انتهاج سياسات عمل تتماشى مع التطور الكبير الذي ترتكز عليها في هذا المجال، وبالتالي أصبح من الضروري على القطاع البنكي انتهاج التسويق كفلسفة وسياسة عمل في آن واحد، لأن الدول في الوقت الراهن لم تعد تتنافس على أساس ما تملكه من تكنولوجيا وأموال، ولكن على أساس قدرتها على التسويق وكذا مدى امتلاكها لنظام مصرفي متخصص يلم بأهمية التسويق في تطوير وتحسين مردوديته التي تؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني.

أ- إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الدر الذي تلعبه القروض والمشاريع الاستثمارية، ولهذا قمنا بإعطاء عموميات وتفسيرات حول المفاهيم الأساسية وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- **التساؤل الرئيسي :**

ما دور القروض البنكية في تمويل الاستثمار من خلال بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR؟

- **التساؤلات الفرعية**

ومن خلاله نطرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهية البنوك و القروض البنكية ؟

-ما هي عملية التمويل و الاستثمار ؟

-ما هو دور القروض في المشاريع الاستثمارية؟

ب-الدراسات السابقة :

- **الدراسة الأولى :**

لقد أثرت مختلف الدراسات والبحوث حول مسالة البنوك ولاسيما تلك الممولة للقطاع الفلاحي موضوع بحثنا، نستهلها بدراسة طالبي نجاة وساجي نورة (2019) حول دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، اللتان حاولتا الإجابة على سؤالهما الجوهري والمتعلق بالدور التي تلعبه البنوك في تمويل القطاع الفلاحي؟ فتوصلتا على نتيجة عدم الاهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي والنظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة، وعدم قدرة الفلاح في التعرف على القروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما يجب على البنك أن يتعامل بحذر والحيطة عند منح القرض من اجل تقليل من المخاطر.

- **الدراسة الثانية :**

دلال بن سمية، التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر، (1990-2000م) دراسة حالة بنك البدر، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة .نتائج الدراسة: القرارات التي أخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول نظام القطاع الفلاح بدلا من وضع سياسة عقلانية ومحكمة تعتمد على نموذج التنمية يلائم وماهية الاقتصاد في تلك الفترة، عملية هيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصص البنكي وتركيز اهتمامات البنوك.

ج- فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ارتأينا أن نضع الفرضيات التي ستساعد في إزالة بعض الغموض وهي على النحو التالي:

-تعتبر القروض البنكية من الخدمات المقدمة الى العملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد ، المؤسسات و المنشآت.

-تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري للتطور الاقتصادي وأساس النمو على المستوى الجزئي والكلي

- تعتبر البنوك أداة مهمة في تنمية وتطوير اقتصاد بلد ما من خلال مسايرة السياسة الاقتصادية لهذا البلد عن طريق القروض البنكية التي تمنحها.

د- أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية بالغة والتي تتجلى في النقاط الآتية:

- كيفية تسيير القروض في المشاريع.
- يعتبر الاستثمار احدى العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو وتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية.

هـ- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أهمية البنوك و تمويل الاستثمار
- دور القروض البنكية في تمويل الاستثمار

و- منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع علة المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض جميع المعلومات وهذا بإعطاء مفاهيم البنوك و القروض البنكية والاستثمار والتمويل اما بالنسبة للمنهج التحليلي من خلال الاطار التطبيقي الذي اعتمدنا على قراءة تحليلية لمعلومات عن بنك التنمية الريفية و الفلاحية و كيفية تمويل الاستثمار .

ز- خطة مختصرة للدراسة

قصد الإلمام والإحاطة التامة بالموضوع بغية الوصول إلى الاستنتاجات ذات صلة للتحقق من صحة الفرضيات الخاصة بالموضوع ثم تقسم الدراسة إلى فصلين :

- **الاطار المنهجي للدراسة**
- **الفصل الأول: يتضمن الإطار المفاهيمي للقروض والتمويل والاستثمار.**

المبحث الأول: اساسيات حول القروض البنكية

المطلب الأول: ماهية القروض وأنواعها

المطلب الثاني: مصادر القروض وخصائصها

المطلب الثالث: أهداف العملية الاقتراضية

المبحث الثاني: سياسة الإقراض البنكية

المطلب الأول: العناصر المحددة لمنح القروض

المطلب الثاني: مخاطر وضمانات القروض

المطلب الثالث: تحليل طلبات الاقتراض

المبحث الثالث: اساسيات حول التمويل البنكي و الاستثمار .

المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي وانواعه ومصادره

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار وأنواعه وأهميته

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار

خلاصة الفصل

- **الفصل الثاني :الاطار التطبيقي دراسة حالة BADR وذلك من خلال تقديم بسيط للبنك**

تمهيد

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك

المطلب الثاني: وظائف البنك وأهدافه

المطلب الثالث: والهيكل التنظيمي

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للقرض

المطلب الأول: تقديم طلب القرض

المطلب الثاني: دراسة طلب قرض التحدي

المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع.

الخلاصة

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقروض والتمويل والاستثمار.

تمهيد

تمثل القروض البنكية أحد أهم وسائل استثمار الموارد المالية للبنك، حيث تشكل الجزء الأكبر من الأصول والعائد المتولد عنها يشكل الجانب الأكبر من الإيرادات، تُوجه هذه القروض أساساً لتمويل الاحتياجات القصيرة الأجل لمواجهة نفقات الاستغلال وعجز الخزينة، كما تستخدم لتمويل المشاريع التنموية المحلية لتعزيز قدرات المؤسسات. ومع ذلك، تتعرض البنوك لمخاطر متنوعة عند منح القروض، مما يستلزم وضع سياسة إقراضية تتميز بدرجة عالية من الدراسة والمرونة. وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على التوالي:

المبحث الأول: اساسيات حول القروض البنكية

المبحث الثاني: سياسة الإقراض البنكية

المبحث الثالث: اساسيات حول التمويل البنكي والاستثمار .

المبحث الأول: أساسيات حول القروض البنكية

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة من البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه، والذي لأجله أنشأت و يرجع هذا التعدد التخصص الدقيق والرغبة في إيجاد هياكل تمويلية تمتاز بالقانونية والثقة، وتختلف البنوك من دولة لأخرى تبعا لنظامها السياسي والاقتصادي ومدى تطور التعاملات والأنشطة فيه.

المطلب الأول: ماهية القروض وأنواعها

الفرع الأول : مفهوم القروض

أولا : تعريف القروض البنكية

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، **واصطلاحاً** : هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث : أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

يعرف الائتمان: بأنه الثقة التي بوليدها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بان يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في عرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل على السداد.

القروض هي قيام البنك بتزويد الأفراد والمؤسسات والحكومات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الفروض وفوائدها والعملات والمصاريف عليها دفعة واحدة وعلى أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات التي تساعد البنك على استرجاع القرض. (عشيش، 2010، ص 39-58)

القروض : هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى العملاء البنك وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد والعملات وعادة ما يتم سداد القرض وفوائده إما على أقساط سنوية، أو ربح سنوي أو نصف سنوي، أو سنوي، وقد يتم تسديد كامل قيمة القرض دفعة واحدة وذلك في تاريخ الاستحقاق. (هيل عجمي جميل الجنابي,رمز ياسين يسع ارسلان، 2009، ص 118)

ثانيا: أنواع القروض البنكية

تنقسم القروض التي تمنحها البنوك بصفة عامة وفقا للمدة والغرض والضمان وفيما يلي نتناول أنواع القروض وفقا لهذه المعايير المستخدمة في تصنيفها:

- تقسيم القروض وفقا لمدتها : يمكن تقسيمها إلى: (جعدي، 2011، ص 30)

أ **قروض قصيرة الأجل**: وهي التي تكون مدتها عادة اقل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت مثل شراء الموارد الخاصة وسداد النفقات المختلفة مثل الأجر ...الخ.

ب **القروض المتوسطة الأجل** :وهي التي يمتد اجلها إلى خمسة سنوات بفرض التمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استكمال الآلات المصنع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدها إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضا لأغراض التوسيع.

ج **القرض الطويلة الأجل** :وهي التي تزيد مدتها عن خمسة سنوات والتي تمنح بغرض التمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي، وبناء مصانع وشراء آلات. وعادة تتخصص في منح هذا النوع من القروض البنك المتخصصة.

- تقسيم القرض حسب الغرض وتنقسم طبقا لهذا المعيار إلى:

أ **قروض إنتاجية**: وهي قروض تمنح لتمويل شراء الأصول الثابتة وقروض لتدعيم الطاقة الإنتاجية كشراء المعدات والمواد الخام اللازمة للإنتاج.

ب **قروض تجارية**: وهي قروض تمنح لتمويل النشاط التجاري استيرادا وتصديرا بالإضافة إلى القروض الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية، وهي قروض توصف بأنها قصيرة وذاتية التوليد، أي انها تمول نفسها بنفسها، فقد يحتاج المصدر إلى قروض تجارية لغرض تهيئة وتغلف البضاعة ونقلها ولكن حين بيع الصادرات وتحصيل الإيرادات يتم تسدد القرض وهي قصيرة تنحصر بين تهيئة وبيع الصادرات وبين استلام الإيرادات فيها.

ج **قروض استهلاكية** :تمنح لفئات الموظفين بهدف تمويل شراء سلع استهلاك دائم، كالسيارات وإعادة تحسين المباني، وتزداد هذه القروض في فترة الركود الاقتصادي بهدف تحفيز الطلب على هذه السلع دون أن يحدث ذلك ارتفاع في مستوى العام للأسعار. (هيل عجمي جميل الجنابي,رمز ياسين يسع ارسلان، 2009، ص 132-133)

د **قروض زراعية** : هي ، تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور وأسمدة وآلات ومعدات زراعية وما شبه بذلك وعادة ما تكون هذه القروض من النوع الذي يستحق خلال عام، لذا فهي جذابة للبنوك الصغيرة.

هـ **قروض عقارية**: تستخدم في تمويل شراء مباني قائمة بالفعل أو في إنشاء مباني جديدة، و قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة يسدد خلالها القرض على أقساط أو دفعة واحدة عندما يحل أجله وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شرائه أو إقامته ونظرا لضخامة القروض وطول الفترة التي يستحق بعدها القرض فإنها عادة ما تكون هذه القروض من نصيب البنوك الكبيرة. (دراوسي مسعود, عزازي عمر,، ص 360)

- تقسيم القروض وفقا للضمانات: تنقسم إلى: (الزبيدي، 2002، ص 592-594)

أ- قروض دون ضمانات: هي قروض ذات تصفية ذاتية، بمعني إن الموجودات المشتراة بموجب هذه القروض والأرباح المتحققة عنها ستولد نقدية كافية لتسديد القرض وفائدته خلال مدة أقل من سنة، وعند لجوء البنوك التجارية إلى اعتماد هذا النوع من القروض فإنها تضع عند التعامل الشرطين التاليين هما:

الشرط الأول: هو ما يعرف بالرصيد المعوض، وبمقتضاه يجب على العميل أن يترك في حسابه الجاري لدى البنك التجاري نسبة معينة من قيمة الاعتماد أو على الأقل من قيمة القرض الممنوح بالفعل.

الشرط الثاني: هو وجوب قيام العميل بسداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة.

الفرع الثاني : عناصر القرض البنكي و تقسيماته

أولا : عناصر القرض البنكي

من خلال دراسة التعاريف السابقة للقروض البنكية "الائتمان" نجد أنها تحتوي على عدة عناصر أساسية:

أ. **الثقة** :تكون من قبل البنك للعميل الذي سوف يقوم بمنحه القرض وهي تأتي من خلال الدراسة الائتمانية السليمة ودراسة المخاطر التي تتضمنها عملية منح القرض على أن تكون درجة المخاطر مقبولة.

ب. **مبلغ القرض الممنوح**: يرتبط هذا العنصر بالآتي: حجم الموارد للتوظيف لدى البنك، الملائمة المالية للعميل وقدرته على السداد.

ج. **الغرض الممنوح لأجله**: يتضح من خلال طلب العميل للحصول على القرض ودراسة البنك لهذا الطلب للتحقق من هدف العميل من هذا القرض وطبيعة نشاطه.

د. **الفترة الممنوح فيها القرض**: تكون من خلال تحديد البحث الائتماني لغارة التمويل وتأخذ أحد الشكلين قارة أولى لسحب مبلغ التمويل يليها قارة أخرى هي قارة السداد أو أن تتم عمليه السحب والسداد معا في نفس الوقت ويطلق على هذا التمويلrevolving

هـ. **أرباح البنك**: تتمثل في المقابل الذي يحصل عليه البنك:

1. **سعر الفائدة**: عادة ما يقوم البنك المركزي بتحديد إطار عام لأسعار الفائدة الواجبة التطبيق من خلال تحديده لسعر الخصم وسعر الإقراض الأساسي ويطلق عليه سعر الفائدة الثابتة ولكن السلطات بعض الدول تارك الحرية للبنوك والأجهزة المصرفية في تحديد أسعار الفائدة بما يتناسب مع الظروف المحيطة.
2. **المصاريف والعملات**: وهي تمثل جزءا مهما من إيرادات البنك ومن أهم العملات عمولة الإدارة عمولة الوكالة عمولة الارتباط عمولة أعلى رصيد مدين عمولة السداد المبكر هذا بخلاف المصاريف الأخرى المرتبطة بالقرض أهمها الأتعاب القانونية والمصاريف الإدارية. (القاضي، 2019، ص 16-17)

ثانيا : تقسيمات القروض البنكية

هناك عدة تقسيمات للتسهيلات المصرفية تابعة للمعيار المتخذ كأساس للتصنيف سواء من حيث المدة القرض الضمان أو النشاط الممول مقسمة على النحو التالي :

أ. **من حيث النشاط الممول**: تقسم القروض إلى:

- قروض إنتاجية وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية، ويكون هدفها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي خاصة .
- قروض استهلاكية وهي تلك القروض التي يكون هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة كالبيع بالتقسيط

ب. **من حيث الغرض**: تصنف إلى:

- قروض تجارية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري؛
- قروض صناعية هدفها تمويل مختلف الأنشطة التجارية؛
- قروض زراعية هدفها تمويل الأنشطة الفلاحة وما يرتبط بها؛
- قروض عقارية هدفها تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالعقارات من مباني، وإقامة منشئات كبرى، أراضي...
- قروض شخصية: وهي تلك القروض المقدمة للأشخاص لسد النقص في احتياجاتها المختلفة وكذا تلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

ج. **من حيث الضمان**: هناك نوعين أساسيين هما:

أ. **قروض غير مكفولة بضمان معين**: الأصل إن البنك ليقدم قروض بدون ضمان، لكنه قد يلجأ إلى تقديم هذا النوع من القروض في بعض الحالات كان يكون عملية من النوع الذي يفترض باستمرار منه (البنك) ولذلك فهو يكون على اطلاع وعلى علم بمركزه المالي وبإمكانياته وقدراته المالية على التسديد لذلك يقوم البنك بفتح اعتماد لعملية لتمكنه من السحب متى شاء من البنك ضمن مبلغ ومدة معينين (المتفق عليهما) . وعادة تعمد البنوك عند منحها هذا النوع من القروض إلى وضع الشرطين التاليين : (بوعتروس، 2002، ص 39-40)

- الشرط الأول: وهو ما يعرف بالرصيد المعوض والذي بمقتضاه ينبغي على العميل إن يترك في حسابه الجاري لدى البنك نسبة مئوية معينة (10%-20%) من قيمة الاعتماد أو القرض الممنوح بالفعل.
- الشرط الثاني: وهو وجوب القيام العميل بسداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة، وكل ذلك لتبيان إن هذا القرض من النوع القصير الأجل وان العميل لتيمكن إن يتخذ منه كمصدر لتمويل استثماراته. (يحبوش ، 2007، ص 2)

هذا وتجدر الاشارة إلى إن البنك كثيرا ما يشترط على مدينه بضرورة إتباع سياسات مالية معينة طوال فترة القرض (غير مضمون كالمحافظة على درجة معينة من سيولة، وعدم التوسع في الاقتراض. الخ وهي تعتبر سياسات وقائية للبنك لتجنب خطر عدم قدرة العميل على الوفاء بديونه. وعادة ما تكون القروض غير مضمونة مرهونة بقيود معينة منها:

- وضع حد أقصى للقروض غير المضمونة الممنوحة للعميل الواحد .
- تقديم هذا النوع من القروض بناء على وضعية وحالة المركز المالي للعميل.
- الظروف التجارية الانتمائية والاقتصادية السائدة، حيث تتأثر سياسة البنك في مجال منح الائتمان تبعا لهذه الظروف التي يمكن إن تدفع البنك إلى التفائل حول مستقبل الأحوال الاقتصادية ومن ثم التوسع في منح الائتمان والبحث عن المجالات لاستثمار امواله أو العكس تماما في حالات التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية. (بوعتروس، 2002، ص 41)

ب. **قروض مكفولة بضمان** :رأينا كيف إن البنوك يمكن إن تقدم قروضا بدون ضمان تتم بمجرد التوقيع للسند من قبل المقترض، ولكن إلى جانب ذلك البنوك التجارية تقدم قروضا بضمانات مختلفة، ولعل سبب ذلك يرجع إلى مايلي:

- ضعف المركز المالي للعميل مما يضطر البنك إلى طلب ضمانات معينة لقاء تقديمه للقروض.
- طلب قروض بمبالغ كبيرة تلزم البنك على فرض شروطه المتعلقة بالضمانات خاصة عادة ما تطلب البنوك من المشروعات الصغيرة تقديم الضمان لان هذه الأخيرة غالبا ما تتعرض لإخطار تفوق تلك التي تتعرض لها المشروعات الكبيرة، ويمكن تقسيم القروض المكفولة بضمان إلى نوعين:

✓ **قروض مكفولة بضمان شخصي** :وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي؛

✓ **قروض مكفولة بضمان أصل معين** : وقد تكون قروض بضمان بضائع أو قروض بضمان أوراق مالية أو أسهم وسندات يشترط فيها إن جيدة وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبادلات وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين ... تودع لدى البنك لضمان القرض. (لطرش ، ، 2003، ص 75)

ولعل أهم الضمانات أو الأصول التي يمكن للعميل إن يقدمها كضمان للحصول على قروض ما:

- حسابات العملاء المدينة؛
- الاستثمارات الثابتة؛
- أوراق القبض؛
- الأوراق المالية؛
- البضائع والسلع ومستنداتها (بوليصة الشحن إيصال الإبداع، إيصال الأمانة) ...الخ.

علما بان البنوك لأتقدم قروضا بنفس مبلغ أو قيمة الأصل موضوع الضمان عند إبرام العقد، بل بمبلغ اقل من قيمة الأصل تجنبا لانخفاض قيمة الأصل المرهون مع مرور الزمن وذلك بنسبة معينة تسمى نسبة التغطية والتي عادة ما تقدر ب 25% على الأقل، إي إن القرض المضمون يساوي 75% من قيمة الأصل موضوع الضمان

د. من حيث المدة أو الدورة

حسب هذا المعيار يمكن ان نميز بين نوعين أساسيين للقرض وهما:

1. قروض الاستثمار:

توجه قروض الاستثمار لتمويل المحجوزات ووسائل الإنتاج، والتسديد لا يكون مؤكد إلا عن طريق الارباح التي تكون محصورة، وتتضمن القروض المتوسطة وطويلة الأجل وهي تلك القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تمويل استثماراتها، الشيء الذي يتطلب تواجد هذه الأموال لمدة – قد تكون طويلة – تحت تصرف المؤسسة لكي تنسجم وطبيعة الأصول الممولة، لذلك فالقروض المتوسطة أو طويلة الأجل هي التي تتجاوب لهذا النوع من التمويل، فالبنوك قد تمنح قروضا طويلة المدى تتراوح مدتها بين 07 و 20 سنة عادة، أو بصفة عامة تمنحها مؤسسات مالية متخصصة لمدة تتجاوز الخمس سنوات لقاء ضمانات تكافلية أو

رهن عقاري رسمي، كما يمكن إن تكون القروض لمدة متوسطة تتراوح بين السنتين وسبع سنوات وسبع سنوات وهدفها تمويل الاستثمارات، إما الضمانات فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى ثم الكفالات والرهن الحيازي، آما عن معدل الفائدة فتحدده السلطة النقدية غالبا. (بوعتروس، 2002، ص 43)

2. قروض الاستغلال:

تعرف هذه القروض بالقروض السائرة أو القائمة وتصدر الدولة هذه القروض لمدة لتتجاوز في اغلب الأحيان سنتين، من اجل الوفاء باحتياجاتها المؤقتة خلال سنة مالية وتسمى السندات التي تصدر من هذه القروض باذونات الخزينة وغالبا تلجأ الدولة إلى إصدارها لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية وذلك نتيجة تأخر الحصول على بعض الإيرادات المقررة في الميزانية كالضرائب. (محرزي، ص 357)

وهذا النوع من الفروض له عدة صور منها:

- **خصم الأوراق التجارية**: وهي تتمثل في تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها من طرف البنك قبل حلول (أجلها بعد خصم (حسم) العمولة أو بمعنى آخر عملية الخصم تتمثل في قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها، لقاء خصم جزء من قيمتها، وبعد ذلك يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في تاريخ محدد، وهكذا يتضح لنا بان هذه العملية تتضمن في الوقت ذاته ائتمان وخصم في الميعاد المحدد أصلا في ورقة الدين، وهي خصم باعتبارها إن الوفاء معجل للدين أو بالأحرى تحويل قيمة أجلة بقيمة عاجلة (حالية) لابد له من ثمن وهذا الثمن معدل الخصم والذي يمثل المبلغ المقتطع من قيمة الورقة التجارية المخصومة، وعادة ما يتحدد معدل الخصم وهذا بالأخذ باعتبار العوامل التالية:
  - سعر الفائدة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق؛
  - عمولة التحصيل لان البنك سيبذل جهدا ومالا في سبيل تحصيل قيمة الورقة التجارية في ميعادها ؛
  - عمولة الخصم إي أجرة البنك لقاء تحويله قيمة أجلة بقيمة عاجلة.
- **اعتماد الصندوق**: الهدف منها تزويد صندوق العميل وتلبية احتياجاته الآتية بسيولة، وهي تلك التي يقدم البنك بموجبها أو يتعهد بتقديم الأموال لعامليها مقابل وعد بالوفاء في الموعد المحدد مع دفع الفائدة، ولهذا النوع من القروض عدة صور تذكر أهمها:
- **تسهيلات الصندوق**: تتمثل في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات والواردات للزبون إن مدة هذا القرض قصيرة جدا وقابلة للتجديد عبر فترات يهدف هذا القرض إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الآتية لسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع الفائدة، يستعمل هذا النوع من القروض في حالة دفع أجور العمال. (صادي، 1998-1999، ص64)

واهم هذه التسهيلات نجد:

–التوطين: إي توطين ورقة تجارية والتي تعني تحديد اسم البنك ورقم الحساب يجرى منه وفيه تسديد قيمتها.

-**السحب على المكشوف** وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل ، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل إلى سنة كاملة ، ويقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال هذه الفترة، والتي يطلق عليها مدة المكشوف وبمجرد عودة الرصيد إلى الدائن يوقف البنك فرض الفائدة.

-قرض الموسم هو نوع خاص من القروض البنكية الموجه للمؤسسات التي تمارس نشاطا موسميا، مرتبط بمرحلة أو فترة قصيرة في السنة سواء للإنتاج أو التوزيع، فهو يسمح بمواجهة نفقات الإنتاج والتخزين واسترجاع هذا القرض مرتبط بالمبيعات، ويمكن إن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية 9 أشهر. (كريمو، 2005-2006، ص 88)

-قروض بالتوقيع: فيها يلتزم البنك بدفع مبلغ معين من النقود للجهة التي يتعامل معها زبون بدلا من هذا الأخير، حيث يتعهد البنك بضمان زبونه بتوقيعه على وثيقة معينة وبهذا قد قدم خدمة لزبونه بان يجب تجميد جزء من أمواله كضمان لإعماله المقدمة للمتعاملين معه في حالة عدم المطابقة للمواصفات أو التصدير، وفي حالة تحقق هذه الأخيرة البنك يلتزم بتنفيذ تعهده الموقع عليه بان يدفع للجهة المعينة المبلغ المحدد والمتفق عليه لتمكينها من إتمام أعمالها بنفسها أو عن طريق متعاملين آخرين. (لطرش ،2003، ص 67)

المطلب الثاني: مصادر القروض وخصائصها.

الفرع الاول: مصادر القروض البنكية

يعتبر البنك وسيط بين ذوي العجز المالي وهو مكان التقاء العرض والطلب على الأموال حيث يقبل الودائع ويمنح القروض ولكي يتمكن البنك من تقديم القروض يجب أن تتوفر لديه مصادر أموال أهمها:

أ- **الودائع**: تعتبر من أهم موارد البنك التجاري، وهي عبارة عن مبالغ نقدية يتم إيداعها في البنك، وبذلك فهي تعتبر التزاما على البنك تمثل دينا عليه من قبل المودعين.

ب- **رأس المال** : هو عبارة عن القيمة الاسمية التي ساهم المساهمين لإنشاء البنك سواء كانوا أفراد أو بنوك أخرى أو دولة، فقد تقوم الدولة بتأسيس بنك وتمويل رأسماله. (متولي,، 2010، ص 61)

ج- **الاحتياطات والأرباح غير الموزعة** : هي تلك الاحتياطات التي قام البنك بتوفيرها أو تحصيلها من أرباحه خلال الفترات السابقة والتي تراكمت لديه في شكل احتياطات ولم يقم البنك بتوزيعها على المساهمين.

د- **السوق النقدية والمالية**: تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض، تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يلتقي هذا الأخير إشعارا بقبول أو عد قبول طلبه، والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات. (بن بخمة، 2016، ص 11-12)

الفرع الثاني: خصائص القروض:

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها عدة أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط:

أ- **المبلغ**: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

ب- **المدة**: هي الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه، ويكون بعدها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:

- المدة القصيرة: تتراوح ثمانية عشر شهرا وسنتين حسب القانون الجزائري.
- المدة المتوسطة : تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات.
- المدة الطويلة :تتراوح بين سبع سنوات على الأقل و عشرين سنة على الأكثر.

ج- **معدل الفائدة** : يختلف باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن العوامل التي تتدخل تحديد هذا المعدل نجد قيمة القرض ، مدة القرض مرونة الطلب ، المنافسة، درجة المخاطر، تكاليف القرض تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض.

وتتدخل في تحديد معدل الفائدة عدة عوامل منها:

—قيمة القرض وهو المبلغ الأساسي في السنة الواحدة.

-مدة القرض تمثل الفترة التي يمنح فيها القرض فكلما طالت المدة ارتفع معدل الفائدة.

-مرونة الطلب أي درجة استجابة المتغير التابع (الكمية المطلوبة) من سلعة معينة لتغير الحاصل في المتغيرات المستقلة المؤثرة في هذه الكمية والتي هي (السعر، الدخل، أسعار السلع والخدمات).

المنافسة وتكون بين البنوك في نسبة ارتفاع وانخفاض معدل الفائدة.

-درجة الخطر وهي درجة تقلبات أرباح الصرف بسبب تقلبات أسعار الفائدة.

-تكاليف القرض وتعني القيمة المالية الإجمالية الخاصة بالقرض، بالإضافة إلى قيمة الفائدة المفروضة عليه وأية مبالغ أخري يطالب بها البنك في الفترة الزمنية الخاصة بالقرض.

- تدخل البنك المركزي في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لقيمة القرض.

د- الضمانات وتكون إما عينية أو شخصية.

هـ- طريقة السداد: هناك عدة برامج لعملية سداد القرض أهمها:

- يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
- أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق

- إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت وجزء آخر بسعر فائدة متغير.

و- طريقة صرف القرض واستهلاكه ويحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو على دفعات وكيف تتم حساب الفائدة المستحقة، هل على المبلغ كله أم على المبلغ المسحوب فقط

ز- الهدف من القرض : ينبغي تحديد الهدف من القرض هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي.... الخ.

ح- فترة السماح : تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين. (دحاوي، 2014، ص 10-11)

الفرع الثالث : أهمية القروض

للقرض أهمية كبيرة وتختلف باختلاف النشاط وطبيعة الأشخاص، والغاية منه تكمن في تعويض الأرباح، وذلك عن طريق تراكم رؤوس الأموال مما يشجع علي استخدام الموارد، ويزيد في الدخل القومي وبذلك تزيد الأرباح. (الشواربي، 2002، ص84)

بالإضافة إلي هذا يعمل القرض البنكي علي:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم علي أساس العقود والوعد بالوفاء.
- القرض البنكي يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر.
- القرض البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.
- يساعد القرض البنكي علي الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا ما يؤدي إلي القضاء علي التضخم.
- تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية، وهذا لتغطية الحاجة للعملات الخارجية في عملية الاستيراد.
- زيادة حجم الإنتاج في المجتمع وهذا يعني زيادة مردودية المنتجين وبتالي زيادة الدخل القومي. (تركي ، 2002/2003،، ص 26-27)

ويمكن النظر إلي أهمية القروض من زاويتين:

- الأولي وفقا لوجهة نظر البنك التجاري ذاته.
- الثانية: دور القروض في النشاط الاقتصادي.

أولا : من وجهة نظر البنك

تمثل القروض الجانب الأكبر من استخدامات البنك، ولذلك تولي البنوك القروض المصرفية عناية خاصة، ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانية البنوك تشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من رفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم ملائم للأرباح مع إمكانية الاحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة احتياطات السحب من العملاء وتعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع).

وأيضا من وجهة نظر البنك فإن القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة علي تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعي إلي تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصوله للبنك التجاري، كما يساعد القرض من خلال البنك التجاري أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد، كما يعد الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلي انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يستطع الحد منها. (الزبيدي, ، 2002، ص26)

ثانيا :من وجهة النشاط الاقتصادي

للقروض دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهي نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه، والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك، كما ألقي الكثير من الاقتصاديين بتبعية عدم الاستقرار الاقتصادي وما يحدث من تقلبات اقتصادية إلي سياسة النظام المصرفي بشأن الائتمان إلي القروض وذلك فيما إذا كان الاتجاه في توفيره أو تصنيفه، وذلك عند قرار المبالغة في تقديمه في فترات الإنعاش أو التردد في منحه في فترات الانكماش علي خلاف ما يجب أن يكون عليه الوضع.

من هذه الوجهة يتبين أن للقروض دورا هاما في تمويل حاجات الاقتصاد الوطني من صناعة زراعة تجارة وخدمات.....إلخ، فمثلا الأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع الأجور للعمال لازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول علي السلع وتخزينها وبيعها، ومنه تساعد هذه القروض علي عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وبتالي فإن منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه وكذلك في رخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض علي خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد علي التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوي المعيشة. (الزبيدي, ، 2002، ص 27)

المطلب الثالث: أهداف العملية الاقتراضية ومعايير منحها

ان إقبال المؤسسة على البنوك عامل حضاري من عوامل التنمية، فعوض القفال الدفاتر التجارية للمؤسسة وتسريح عمالها وإعلان إفلاسها لما لا تلجأ هذه المؤسسة إلى الإقراض للقضاء على الأزمة كيفما كان مصدرها ومن ثمة يمكن تقييم أهداف العملية الإقراضية إلى: (هندي، 1996، ص 150)

الفرع الأول: أهداف العملية الاقتراضية

أولا : اهداف اقتصادية

1. تغطية العجز المالي للمؤسسة.
2. تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عوض الإقصاء.
3. تحقيق معدل معين من الربح.

4. التصنع بعناية المصرف للمقرض أثناء متابعة القرض تقنيا (الاستفادة من استثمارات البنوك).

ثانيا : أهداف اجتماعية

1. القضاء على البطالة.
2. رفع مستوى العمال اجتماعيا ومعاشيا ودمجهم في الحياة الاجتماعية.
3. العناية بالمجتمع وتلبية حاجياته الحياتية ثقافيا وسياسيا. (هندي، 1996، ص151)

الفرع الثاني : الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

يقوم المختصون في البنوك باجراء فحص حول طلبات القروض، وذلك من أجل اتخاذ قرار الرفض أو القبول، ويتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر اليها كمبادئ أساسية للاقراض والتي لها علاقة مباشرة بطلبات البحث، وعادة ما تكون البنوك حريصة وحذرة من عملية منح القروض للعملاء على اختلاف أنواعهم لاختيار أحسنها بغية التقليل من مخاطر عملية منح القروض كخطر عدم الدفع الذي يؤثر على مستوى الأرباح والمساهمين فيه ويزعزع ثقة المودعين ويقلقهم على سلامة الأموال، وسنبرز أهم تلك الاعتبارات كما يلي :

أولا : سلامة القروض

القرض المصرفي هو نتيجة منح الأموال أو قيدها في المقترض (المدين) مقابل وعد كتابي بالسداد حسب شروط يتفق عليها، ولا يمنح البنك القرض الا عندما يثق من سلامة وقدرة الزبون على الوفاء (الدفع) وهذا دائما حسب الشروط المتفق عليها، ومهما بلغت درجة الحرص والحذر فان هذا لا يمنع من الوقوع في المخاطر، حيث أنه في كل قرض قد تنشأ بعض الخسائر، لذلك يجب على البنك تجنب المخاطر التي لا مبرر لها لأن خسارته في الاقراض تعني قلة أرباحه.

ثانيا: سيولة القرض

عندما نقول السيولة تتبادر الى الأذهان مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الأموال السائلة أي النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل نقدا، اما بالبيع أو بالاقتراض من البنك المركزي بضمانها من أجل تلبية طلبات السحب دون تأخير، وعندما نقول سيولة القروض فيقصد بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثمة سرعة دورانه فسيولة القروض تنشأ في ثلاث حالات:

أ. القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية:

فالقروض التي يتم سدادها من عملية انتاجية ببيع بأموال مقترضة تعتبر ذات سيولة ذاتية ،حيث أن القرض يتم سداده بمجرد انتهاء فترة الانتاج وبيع السلعة المنتجة.

ب. القروض مقابل أوراق تجارية:

مثل الكمبيالات تتمتع بالسيولة لأن البنك يمكنه اعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي بشرط مطابقتها للشروط التي يحددها.

ج. القروض المضمونة بأوراق مالية:

حيث يمكن بيعها اذا ما تعسر المقترض عن السداد وبذلك يضمن البنك الحصول على أمواله.

ثالثا: التنويع

عندما يوزع البنك قروضه على العملاء يجب أن لا يقتصر على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل و انما يجب أن توزع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتباينة، ويقصد بالتنويع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة، اذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع ان أمكن، ويتميز هذا التنويع الشامل بتقليل المخاطر وتمكين البنك من استعمال الأموال على مدار السنة

رابعا: طبيعة الودائع

هناك أنواع عديدة من الودائع ويعتبر البنك المسؤول على زرع الثقة في نفوس المودعين، وهذه المسؤولية تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال، وتحديد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك مسؤولية محتملة في أي وقت، اتجاه مودعيه على سبيل المثال : اذا كبر عدد حسابات الودائع وصغرت قيمتها تمكن البنك من التوسع في الاقتراض. (عيسى ، ص 46-47)

خامسا: القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي

توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، ويمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، ويتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطاته.

سادسا: سياسة مجلس الإدارة

يقوم مجلس ادارة البنك بتحديد السياسة العامة للاقراض وابراز أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجال السداد والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض واعطاء لجنة القروض ويراقب مجلس الادارة هذه السياسة الموضوعة.

سابعا: الدورات التجارية

تقوم البنوك بتغيير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية في فترتي الانتعاش والكساد، ففي فترة الانتعاش (الرخاء) توسع البنوك في منح الائتمان نظرا لحاجة المقترضين اليه، ولتفاءل الجميع في ارتفاع الأرباح ضنا منهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم الشك بأن هناك حد لهذا التوسع، فكلما زاد النشاط زادت الحاجة للائتمان لتمويل النشاط المتزايد، أما في فترة الكساد حيث تقل الحاجة الى القروض بشكل واضح يجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة وغير مستغلة ولا تحقق منها أي ربح من خلال هذه الفترة.

ثامنا : مصادر الوفاء بالقروض

يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد ولا يعني أن المقرض لا يرجع اليه في حالة العجز على السداد وفيما يخص القرض الغير مضمون فبالرغم من أن المركز الضمان الحقيقي للقرض، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي.

وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير مضمونة من المقترض فيما يلي:

- ✓ تحويل الأصول الى نقد اما ببيع أوراق مالية أو أصل من الأصول لسداد قيمة القروض أو تحصيل
- ✓ تحويل الأصول الى نقد اما ببيع أوراق مالية أو أصل من الأصول لسداد قيمة القروض أو تحصيل أوراق قبض وديون.
- ✓ الدخل وزيادة رأس المال وذلك عن طريق ادخار جزء من الأرباح أو الدخل أو اصدار أسهم جديدة للبيع.
- ✓ الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشاريع الناجحة التي حققت أرباح الى الاقتراض على الدوام لاتمام المشروع، ودورة الانتاج وتوليد الدخل ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك.

الفرع الثالث : معايير منح القروض

تمر عملية منح القرض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض ولصعوبة هاته الأخيرة يجب أن تكون هناك علاقة مستمرة أو قوية بين البنك والمؤسسة أثناء أو بعد عملية دراسة ملف القرض. (حنفي و أبو قحف، 2000، ص 49)

أولا : معايير منح القروض

حيث تقوم على تقييم قدرة العميل على تسديد أصل القرض والفوائد الى البنك في المواعيد المحددة والمتفق عليها حيث يعتبر تقييم هذه القدرات من اهم هذه الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليها في تقييم القدرة على السداد وهناك خمسة عناصر أساسية لمنح الائتمان وهي:

أ. **شخصية العميل**: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني ويقصد بشخصية العميل في هذا الصدد السمات التي تكشف عن رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، فقد تكون قدرة العميل على السداد مؤكدة بينما رغبته في السداد غير مؤكدة، فالسمعة الحسنة للعميل هي محصلة عدد من الميزات الأمانة، الاجتهاد، الأخلاق والتي عند وجودها كلها تعبر عن شعوره بالمسؤولية اتجاه تحمله التزاماته.

ب. **طاقة العميل (القدرة على التسديد)**: هي الاستطاعة ومقدرة العميل على الممارسة السليمة لأعماله وسداد قرضه بأقساطه في مواعيدها ويعتمد هذا بناءا على خبرة البنك في الحكم على العميل.

ج. **الضمانات**: يقوم العميل بضمان شخصي او عيني للبنك لتغطية بعض القصور في المعايير الأخرى، فالهدف منها هو تحسين اوضاع القرض المقدم وحماية البنك من المخاطر".

د. **رأس المال** : تشترط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كافي كضمان للقرض وكذلك ملكية المقترض تستخدم كضمان للقرض في حالة تصفية الأموال. (الحمزاوي، ص 159-160)

هـ. **الظروف الاقتصادية** : ويقصد بها المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها، ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم الى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، لذلك يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية للعميل، وتتضمن كذلك دراسة طبيعة المنافسة ومدى صعوبة او سهولة دخول منافسين جدد مما يزيد في صعوبة تصريف المنتجات أو بيع بأسعار منخفضة ....

ثانيا : اجراءات منح القروض

هناك عدة خطوات يمر بها القرض يمكن ايجازها في مرحلتين:

1 .الخطوات المتخذة قبل اتخاذ القرار، 2. مرحلة اتخاذ القرار ,

أ. **الخطوات المتخذة قبل اتخاذ القرار**

1. **الفحص الأولي لطلب القرض** : يقوم البنك بدراسة لطلب العميل لتحديد مدة صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الاقتراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي اما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار من قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه. (الحناوي و عبد السلام، ص 24-28)
2. **التحليل الائتماني للقرض** : ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة امكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءا على المعلومات السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة الى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.
3. **التفاوض مع المقترض**: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه طريقة سداده، مصادر السداد، والضمانات المطلوب وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.

ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتواصل الى تحقيق مصالح كل منها.

ب. **مرحلة اتخاذ القرار**

تنتهي مرحلة التفاوض اما بقبول العميل التعاقد او عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم اعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز

المصرفي ، موقفها الضريبي، وصف القرض ، والغرض منه ، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، ملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة ، والتعليق عليها، مؤشرات السيولة والربحية، والنشاط والمديونية، الرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض.

وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

1. **صرف القرض**: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.
2. **متابعة القرض والمقترضين**: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.
3. **تحصيل القرض**: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الاجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى ولتجنب التأخير قد يتم ابرام اتفاق مع العميل يعطي بمقتضاه الحق في سحب قيمة الفوائد وأقساط القرض من الحساب الجاري للعميل عندما يحل تاريخ استحقاقها وقد يقتضي الأمر ارسال خطاب للعميل قبل تاريخ الاستحقاق لتذكيره بسداد مستحقات البنك. (هندي،، 1999، ص 40-46)

المبحث الثاني: سياسة الإقراض البنكية

لابد لكل بنك عند تعامله مع القرض أن يكون لديه سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك. وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: العناصر المحددة لمنح القروض

الفرع الأول : سياسة الإقراض

أولا : مفهوم سياسة الإقراض

السياسة الاقراضية هي مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها ، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوبة منحها، وأنواعها، وأجالها الزمنية وشروطها.

كما يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعه القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض إضافة إلى ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وان تكون هذه القواعد مرنه. (بو عبدلي، 2015، ص 85)

بعد عرض هذه التعاريف يمكن الخروج بالتعريف التالي: سياسة الإقراض هي سياسة ترسمها الإدارة العليا للبنك تحدد من خلالها كيفية توجيه القروض وكذا الشروط الواجب مراعاتها عند منحها وذلك بعلم كل مستويات والمسئولين عن : نشاط الإقراض في البنك.

ثانيا : أهمية سياسة الاقراض

يعني وجود سياسة اقراضية مكتوبة تقريب الاتجاهات المتباينة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الاطار العام للسياسة بالإضافة الى كون هذه السياسة تشكل خطوطا عريضة للعاملين في هذا المجال، فلا بد أن تكون متماشية ومتناسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار، وهي ضرورية اذا أراد المصرف بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها.

وتهدف سياسة الاقراض الى بلوغ أهداف في مقدمتها:

- ✓ سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
- ✓ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي؛
- ✓ تأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها.

الفرع الثاني :العناصر المحددة لمنح القروض

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها بين جميع المصارف من الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض في ما يلي: (شقراء، 2014-2015، ص11)

أولا : تحديد الحجم الإجمالي للقرض

ونعني بذلك أن إدارة البنك تقوم بتحديد حجم الأصول الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من المتغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها المقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، وينبغي عي إدارة البنك أن لا تنسي دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.

ثانيا : تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك

عندما يقوم البنك بمنح قروض مقابل ضمان عيني فانه يراعي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش، وعادة تختلف نسبة الهامش على الضمانات المختلفة بنك لأخر وذلك في من ضوء القواعد الاسترشادية التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن، ويرجع هذا الاختلاف الى اختلاف تلك الضمانات من حيث سهولة التعريف ثبات القيمة السوقية، ومدى قابليتها للتلف وغيرها من العوامل ويراعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق السلعة محل الضمان، وعدم القابلية للتلف بسهولة، وامكانية تخزينها بتكلفة معقولة وسهلة الجرد وألا يكون قد سبق رهنها ويبقى الهامش موجود لأن المبلغ المستحق للبنك ليس فقط قيمة القرض وفوائده بالإضافة الى أن هناك دائما احتمال تخفيض قيمة الضمان اذا ما اضطر البنك لبيعه.

ثالثا : مستويات اتخاذ القرار

ينبغي أن تحدد سياسة الاقراض المستويات الادارية التي يقع على عاتقها البحث في طلبات الاقتراض بما يضمن عدم ضياع الادارة العليا في بحث قروض ،روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة العميل الى الأموال عاجلة وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الاقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدمه على مستوى اداري وفي جميع الأحوال ينبغي أن يحصل مدير ادارة الاقراض ولجنة الاقراض المختصة على تقرير دوري يوضح حالة القروض التي تم البحث فيها على كافة المستويات وذلك كنوع من المتابعة هذا وقد تنص سياسة الاقراض على معاملة القروض التي يتقدم بها كبار المساهمين وكبار المودعين معاملة خاصة وذلك بأن تحول تلك الطلبات الى مدير ادارة الاقراض أو الى لجنة عليا مختصة بصرف النظر عن قيمة القرض المطلوب.

رابعا : تحديد تشكيلة القروض

ويتم خلالها لتحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها، ويتم خلالها انتقاء القروض التي تتسم بجودة عالية من خلال المقاربة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، وتوجد مجموعة من القروض تتسم بمخاطر عالية وعائد مرتفع، وهناك قروض تتضمن عائد منخفض بدرجة مخاطرة منخفضة، وعليه فإن إدارة الائتمان ملزمة بتنويع في محفظتها لكي لتحقق أكبر توزيع للمخاطر.

المطلب الثاني: مخاطر وضمانات القروض

تعتبر سياسيات الإقراض مجموعة الإجراءات التي يستعملها البنك من اجل منح القروض فما كما هو معروف فالقروض البنكية تحتوي على مجموعة من المخاطر لعل من أبرزها مشكلة عدم السداد أو إفلاس العميل لهذا فهي تقوم بمجموعة من الإجراءات التي سنتطرق اليها من خلال هذا المطلب .

الفرع الاول : مخاطر القروض

تنشأ مخاطر الاقتراض عند منح الائتمان، وتتحقق عندما يتوقف المقترض عن سداد ديونه للبنك وتعد هذه المخاطر ذات الثقل الأكبر التي تواجهها البنوك وأكثرها تأثيرا على سلامة مراكزها المالي. سنتطرق هنا للتفصيل فيها كما يلي :

أولا : مفهوم مخاطر القروض

كما تعرف مخاطر القروض بأنها خطر ، يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم حيث يتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية للمبلغ المقرض. كما يمكن تعريفه على أنه احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. (بو عبدلي، 2015، ص107).

الفرع الثاني: أنواع مخاطر القروض

تتعرض المؤسسات المالية وخاصة البنوك للعديد من المخاطر المتعلقة بتقديم القروض للعملاء ومن هذه المخاطر نذكر :

أولا : المخاطر الداخلية

أ. خطر السيولة

قبل التطرق إلي مفهوم خطر السيولة لابد أن من تحديد مفهوم السيولة: وهي مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات من قبل المودعين.

خطر السيولة هي التباين في الصافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازي وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات 1. فتعني مخاطر السيولة مدى الصعوبات التي يوجهها البنك لتوفير السيولة وعدم قدرته الوفاء بالتزاماته، وتسديد ديونه اتجاه عملائه، بسبب انخفاض السيولة وعدم قدرته علي السداد بالتزاماتها المالية عند استحقاقها وكذلك لعدم توفر وكفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية وخاصة الاحتياطية الثانوية، أي الأوراق المالية بحيث يأتي انخفاض في السيولة والنقص فيها لعدة أسباب وهي:

زيادة الموجودات التي لا يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة، عدم كفاية تدفقات الداخلية لتغطية تدفقات الخارجية والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون بداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يؤدى إلى إفلاسه كما تؤدي مخاطر السيولة وعدم كفاية الأرصدة لتغطية أو التسديد في وقت محدد فيؤثر على سمعة البنك و الربحية 2.

وفي حالة عدم إمكانية وقدرة البنك الوفاء بالتزاماته يلجأ إلى طلب قرض من قبل بنك مركزي وهذا سيؤثر علي البنك وقد يواجه عواقب علي المدى القصير وهي:

تقليل من توزيع القرض علي الزبائن وبتالي تخفيض من منتجات المالية للبنك

اللجوء إلى البنك المركزي لطلب قرض بمعدل فائدة مرتفع جدا، وهذا من شانه أن يثقل جدول نتائج البنك ويضعه في وضعية مالية جد صعبة. 1

ولمخاطر السيولة نوعان :هما خطر السيولة الفوري، وخطر التحويل وهي كالتالي:

1. **خطر السيولة الفوري**: ويتمثل في عجز البنك على مواجهة السحب الجماعي والمفاجئ للمودعين، وهذا المخطر ليس يوميا، كما أن البنوك تسعى لإيجاد حلول وقائية وأخرى علاجية للحد منها.
2. **خطر التحويل** : وهو ناجم عن إحداث تغيرات متواصلة خلال مدة الاستخدامات التي تتمدد، بينما تبقي الآجال الموارد إما على حالها أو تتقلص، وهذا سبب راجع إلى احتجاجات عملاء البنك المودعين منهم، ويظهر خطر السيولة نتيجة لأحد الأسباب التالية:

- السحب الجماعي للودائع أو المداخلات من طرف الزبائن.
- عدم احترام مواعيد والآجال الدفع لتسديد القروض.
- عدم قدرة البنك في ممارسة نشاطه بدون سيولة 2

ولتجنب مخاطر السيولة فعلى البنك معالجة النقص في السيولة، ويكون هذا عن طريق الاستثمار بالأوراق المالية قصيرة الأجال لتحقيق ميزانية وسهولة تسيلها هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحصول على فائدة نتيجة الاستثمار بهذه الأوراق المالية، إذ أن الاستثمار بهذه الأخيرة يعني التخلي عن العائد أو الفائدة العالية، علما أن الأوراق المالية قصيرة الأجل تكون مرتفعة السيولة ومقابل ذلك يكون العائد قليلا، وعليه فان نسبة السيولة العالية في المصرف تشير إلى مخاطر اقل وربحية اقل.

كما نجد أن الجنة عالجت هذا الخطر وذلك لضامن وسلامة الوضع المالي للمصرف باحتفاظ بسيولة كافية وذلك من خلال:

- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة نقدية وشبه النقدية.
- أعداد سياسة ملائمة لاستحقاق تدفقات نقدية.
- توزيع خدمات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.

ب. خطر سعر الفائدة

يعتبر خطر سعر الفائدة من احد أنواع مخاطر السوق، التي تحدث نتيجة تغير أسعار فائدة وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها المصرف، كما يعرف أيضا بأنه مخاطرة تراجع إيرادات ناتجة عن تغير أسعار الفائدة هبوطا وصعودا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه.

كما يمكن أيضا تعريف خطر سعر الفائدة بأنها الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها وترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي لعنصر من عناصر الأصول والخصوم.

يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك، والناتجة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبا لتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة.

وبصفة عامة يمكن القول بأنها تمثل مخاطر الربح والخسارة، والخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات وديون ذات معدلا ثابت ومتغيرة ومختلفة وتتكون مخاطر سعر الفائدة من مخاطر فرعية منها:

1. **مخاطر إعادة التمويل**: هي المخاطر تواجهها المؤسسات المالية إذا تعددت تكاليف إعادة التمويل معدل الفائدة الذي يدفعه لإعارة تمويل التزاماته.
2. **مخاطر إعادة الاستثمار**: هي المخاطر التي تواجهها البنوك إذا انخفض معدل إعادة الاستثمار الأموال عن تكاليف التمويل، ويكون البنك عرضت لهذا نوع من مخاطر إذا كان العمر الاسمي لالتزاماته أكبر من العمر الاسمي لأصوله.
3. **مخاطر القيمة السوقية**: هي المخاطر الناجمة عن تقلبات التي تحدث في القيمة السوقية لأصول والتزامات بسبب تغيرات معدل فائدة، حيث أن القيمة السوقية لأي أصل ما هي إلا القيمة الحالية لتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من هذا الأصل، فارتفاع معدل الفائدة يترتب عليه ارتفاع معدل الخصم وبتالي انخفاض القيمة السوقية لهذا الأصل، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفض معدل الفائدة أدى إلى ذلك ارتفاع القيمة السوقية للأصل.

ثانيا: المخاطر الخارجية

هي تلك التي تتعلق بالأوضاع الخارجية للبنك أو المؤسسة التي يتم إقراضها من طرف البنك أو الشخص الطبيعي ويمكن تلخيص هذه المخاطر الخارجية للبنك كما يلي :

أ. **خطر عدم السداد**

هو خطر ناتج عن عدم الوفاء المدين اتجاه البنك وعدم التزامه بتسديد الدين المستحق فيكون المدين عاجزا وغير قادر عن إرجاع جزء أو كل ديونه ،إذن يعتبر هذا الخطر أسوء صور المخاطر التي يتعرض لها البنك لأنها أكثر إضرار والأصعب ترقبا، ولهذا على البنك التأكد من أخلاقيات زبونه قبل إعطاء القرض، لأنه في حالة التأكد من التزامات وأخلاقيات المدين يواجه البنك نقص في الحصيلة الخزينة لديه من جراء عدم التأكد من استرجاع أمواله ، وتصبح الحاجة إلى تمويلات لإعادة التوازن الخزينة ولتغطية طلبات المودعين والعملاء الذين يوردون أموالهم عند الحاجة.

الفرع الثالث : ضمانات القروض

يقصد بالضمانات مجموعة الوسائل القانونية التي تهدف إلى الضمان وفاء الدين إلى الدائنين عندما يمتنع المدينون أو يعجزون عن هذا الوفاء فهي إذن ضمانات للوفاء فالضمانات إذن هي الوسائل التي يتخذها البنك لضمان استفاء حقوقه وحفظه من الخطر إفلاس عميله وهي بهذا المفهوم تحقق هدفا مشترك لكلا الطرفين البنك والعميل، فبالنسبة للبنك نقلل من درجة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند منح القرض، حيث أنه كلما زادت المخاطر كلما تشدد البنك في طلب الضمانات لكي يقوم بتنفيذ عليها لاستقاء حقوقه، وبالنسبة للعملاء فهي تمكنهم من الحصول على التسهيل اللازم لتمويل مشاريعهم الاقتصادية مما يؤدي إلى تنشيط فعالياتهم الاقتصادية بشكل عام".

يعرف رومي الري أن الضمان هو : " التحقيق المادي لوعد بالتصديد من طرف المدين للدائن أو طرف ثالث على شكل التزام يعود عليه بالربح حسب إجراءات مختلفة إما بالتفصيل حتى السلع أو رهن ثالث، والبيانات يملكها الملتزم بالعقد."

بصفة عامة يمكن تعريف الضمان أنه : التزام من طرف البنك الذي يتعهد بدفع مبالغ مستحقة في حالة عجز أو عدم قدرة زبائنه المستوردين على تنفيذ التزاماتهم المالية أو التجارية اتجاه الموردين عند حلول آجال الاستحقاق ويكون الضمان في غالب الأحيان لصالح المستورد (المشتري).

أولا : أنواع الضمانات

أ. **الضمانات الحقيقية**

تقوم الضمانات الحقيقية وترتكز على موضوع الشيء المقدم للضمان سواء كان سلع، تجهيزات أو عقارات ذلك من أجل ضمان حالة عدم التسديد المدين لديونه في الآجال المستحقة مقابل القرض الممنوح، إذن إن موضوع الشيء المقدم يشمل على عقارات أو منقولات. تعطى هذه الأصول على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية فقد يكون رهن حيازي أو رهن اسمي (عقاري).

ب. **الضمانات الشخصية**

تعريفها: يتم الضمان الشخصي بتدخل شخص أخر خلاف المقترض وتعهد بسداد القرض (رأس المال المقترض والفوائد المترتبة وكذلك تكلفة القرض، وفي حالة توقف المدين عن الدفع لبنك يمكن الرجوع على الفرد الضامن، هذا الأخير بعد البنك بتمديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس الضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن وفي إطار الممارسة يمكن أن نميز نوعيين من الصفات الشخصية :

أ. **الكفالة**: تعريفها هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الإلتزامات عند حلول أجال الاستحقاق، ومن الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الإحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الإحتمالات السيئة و

المتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام أكبر ويتطلب أن يكون ذلك مكتوب ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، وينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية موضوع الضمان، مدة الضمان الشخص المدين (الشخص المكفول الشخص الكافل أهمية وحدود الالتزام.

وعليه تبقى الكفالة عبارة عن فعل رضائي ووحيد الجانب ويتمثل جه الرضاء في أن قبول دور الكافل لا يخضع إلى أي شكل من الأشكال القانونية والمألوفة، كما أن عنصر أحادية الجانب في الالتزام ينعكس في أن إنفاق الكفالة لا يحرر إلا في نسخة واحدة ومن جهة أخرى و نظرا لأهمية موضوع الكفالة الأنظمة المختلفة البنوك على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين محل الالتزام وأجاله وذلك خلال كل فترة معينة، ويمكن أن تسلط بعض العقوبات على البنوك التي لا تلتزم بهذا الأمر ومن الواضح أن مثل هذا الإجراء يهدف إلى تفادي الكثير من المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والكفلاء.

ب. الضمان الاحتياطي :

يعرفه البعض على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتبعها بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، فهي بذلك تشبه الكفالة لكنه متعلق فقط بضمان تشديد الورقة تجارية أي يخص الأوراق التجارية فقط.

يكون الضمان الإحتياطي مؤرخا ولا يعتبر قد أعطي في اليوم الذي أصدر فيه.

-يعطي الضمان الإحتياطي على الورقة التجارية ذاتها كما يجوز إعطاءه بسند منفصل وفي هذه الحالة ينبغي الايضاح في السند طابع الورقة المضمونة ومبلغ القيمة المكفولة ومدة هذا الضمان، والضمان الإجمالي لهذه العناصر لا يمكن أن يترك آثارا ولا يعتبر إلا عقد كفالة فقط.

ج. الضمانات الأخرى

توجد أنواع أخرى من الضمانات مثل تحرير كمبيالات من طرف العميل الدائن لصالح البنك، أو يرهن له أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة، وتتمتع الأوراق المالية الحكومية بقيمة افتراضية أكبر عادة، وقد يشترط البنك ضمانات أخرى كعدم هبوط ودائع العميل عن مستوى معين، أو عدم حصول المؤسسة أو العميل على قروض أخرى إلا بموافقة البنك إلى غير ذلك من الضمانات.

المطلب الثالث: تحليل طلبات الاقتراض

الفرع الأول :مراحل منح القروض

يمر منح القرض بعدد من خطوات الرئيسية وهي كالاتي: (الحناوي، 1998، ص 280-282)

أولا : الفحص الأولي لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة، وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

ثانيا : التحليل الائتماني للقرض

ويتضمن لجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة المعرفة إمكانية العميل الائتمانية من حيث شخصيته واقعته وقدرته علمي سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماليه من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

ثالثا التفاوض مع المقترض

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا علي المعلومات التي تم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه، وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر السداد،

والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلي تحقيق مصالح كل منهما.

رابعا :اتخاذ القرار

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية المنشأة طالبة الاقتراض معلومات عن مديونتها لدي الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض، وبناءا على هذه المذكرة تتم الموافقة علي منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

خامسا :صرف القرض

يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفاه التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

سادسا : متابعة القرض والمقترض

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث تغييرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا لبعض تصرفات المقترض، والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد، أو تجديد القرض لفترة أخرى.

سابعا :تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تحديد القرض مرة أخرى.

المبحث الثالث: اساسيات حول الاستثمار والتمويل البنكي

يعتبر التمويل البنكي عاملا أساسيا لإنشاء المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات على اختلاف أشكالها إلى أدوات التمويل وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها، كما أن التمويل هو أحد المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين الحلول التي تقضي على هذا المشكل التمويل البنكي الذي يعتبر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القلب النابض فهو أحد عوامل نجاحها ، سنتطرق خلال هذا المبحث الى عرض تفاصيل اكثر على النحو التالي : (النجار، 2009، ص 40)

المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي وانواعه ومصادره

الفرع الاول : مفهوم التمويل البنكي

تعتبر وظيفة التمويل من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم قروضا لذوي العجز المالي، بذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لا بد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقديم مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه، وقد تعددت تعاريف التمويل، والتي نذكر منها:

يعرف التمويل على أنه " البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيد الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة". (شاكر، 2006، ص 14)

كما يعرف انه مجموعة القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة. (حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، 1998، ص20)

كما يقصد بالتمويل تقديم المال ، و هو يقوم على علاقة تعاقدية بين طرفين احدهما يملك فائضا في رصيده من الأموال و الاخر يعاني عجزا ، و عليه فجوهر العملية التمويلية هو تحويل المال من حيث الفائض الى حيث العجز من اجل تلبية استهلاكية او استثمارية وفق صيغة معينة و جاء في القاموس الاقتصادي انه عندما تريد منشاة جديدة زيادة طاقتها الإنتاجية او انتاج مادة جديدة او إعادة تنظيم أجهزتها ، فانها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين :

- الناحية المادية : أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد و طبيعة الابنية ، الآلات ، الاشغال ، اليد العاملة ....)
- الناحية المالية : تتضمن كلفة و مصدر الأموال و كيفية استعمالها و هذه الناحية التي تسمى بالتمويل .

من خلال هذه التعاريف نستنتج ان التمويل يتمثل أساس في تجميع المال و تقديمه سواء كان في شكل نقدي او على شكل عروض الى أصحاب العجز ، سواء لغرض الاستهلاك او الاستثمار في مشاريع يتوقع ان تحقق أرباحا تغطي تكلفة هاته الأموال اذ نجد ان هناك طرفان اساسيان يتمثلان في أصحاب الفائض المالي من جهة و أصحاب العجز المالي من جهة أخرى و في بعض الحالات يوجد طرف ثالث يسمى الوسيط المالي الذي عادة ما يتمثل في البنوك و المؤسسات المالية الأخرى .

محمد بشير علية ، القاموس الاقتصادي ط01 المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1985 ، ص127.

الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي

تختلف انواع التمويل حسب عدة معايير وتتمثل في: نوعين كالتالي : (يوسف، 2012، ص172)

أولا: تمويل نشاطات الاستغلال

نشاطات الاستغلال هي التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة و التي لا تتعدى في الغالب سنة واحدة (12) شهرا)، و بعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و من مميزات هذه النشاطات أنها تتكرّر باستمرار أثناء عملية الإنتاج النشاط)، ومن امثلتها : التموين – التخزين–الإنتاج – التوزيع . و جني المحصول و نظرا طبيعتها المتكرّرة و القصيرة فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل مع هذه الطبيعة.

و تأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية خصوصا و يرجع ذلك إلى:

طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات مالية وظيفتها تحويل الإيداعات الجارية إلى قروض، و يقدم البنك هذه القروض القصيرة الأجل إما لمواجهة الصعوبات المطروحة في السوق أو من أجل السماح لطالبيها من القروض الخاصة.

القروض العامة : سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتكوين الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، و تسمّى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، و تلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. و يمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

تسهيلات الصندوق : هي عبارة عن قروض تمنح للزبون من أجل تخفيف الصعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدًا التي يوجهها الزبون و الناجمة من تأخر الإرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذ ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض و يتم اللجوء إلى مثل هذا النوع من القروض في فترات معينة كنهاية الشهر ، حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة قيامه بدفع رواتب العمال، تسديد الفواتير الكهرباء – الغاز – الكراء ...) ولا يكفي ما عنده من سيولة في الخزينة لتغطية كل هذه المصاريف فيلجأ حينها إلى البنك لطلب القرض.

المكشوف : هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن دعم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية نرك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، و نظرا لطول هذه المدة وخوفا من تجميد سيولة البنك لدى المؤسسة فإن البنك يجد نفسه مضطرا إلى القيام بدراسة جديدة عندما يقدم على منح هذا النوع من القروض ومن أهم العوامل التي تدعم قراره في منح القرض هي : العائد المرتفع المنتظر من العملية التي يقوم بها الزبون، و كذلك سرعة دوران هذه العملية و هذا بالتالي يضمن إلى حد كبير استرداد القرض في الوقت المناسب و التقليل من خطر التجميد.

قرض الموسم: القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية، و تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل الأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة على طول دورة نشاط موسمي لاحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية فالمؤسسات تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة من السنة يحصل خلالها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة و من بين أمثلة هذه العمليات بيع و إنتاج اللوازم المدرية و كذلك إنتاج و بيع المحاصيل الزراعية، حيث تمتد فترة الإنتاج، و تحصل المبيعات في فترة الدخول المدرسي بالنسبة للوازم المدرسية و فترة ما بعد جني المحصول الزراعي.

و لكن قبل الإقبال على منح هذا النوع من القروض ، فإن الزبون مطالب بأن يقدّم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته و على أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض، و يقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط استهلاك الموضوع مسبقا.

قرض الربط : قرض الربط عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، و لكنه مؤجّل فقط لأسباب خارجية، و حتى نفهم هذا النوع من القروض نأخذ المثال التالي:

مثال : لتوسيع طاقة المؤسسة قرر مجلس الإدارة تمويل ذلك باللجوء إلى إصدار أسهم أو سندات جديدة، و لكن انتظار دخول الأموال الناجمة عن هذا الإصدار سوف يضيع وقتا ثمينا و فرصا على المؤسسة، و لتجنّب ذلك تلجأ المؤسسة إلى البنك لتطلب منه قرضا لتمويل هذا التوسع و الانتظار إلى غاية دخول الأموال الذي يعتبر مسألة وقت فقط تهدف قروض الربط إلى الفرص المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق العملية المالية الذي يعتبر شبه مؤكد.

القروض الخاصة : هذه القروض غير موجّهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة و إنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول ، هناك ثلاثة أنواع من القروض الخاصة:

تسبيقات على البضائع : هي عبارة عن قروض يقدّم إلى الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض و ينبغي على البنك أثناء هذه العملية المرتبطة بها.

تسبيقات على الصفقات العمومية : هي عبارة عن اتفاقات لشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام هذه الأخيرة بين ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات أو الجماعات المحلية أو مؤسسات عمومية ذات طابع إداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى و يمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمثيل الصفقات العمومية:

-كفالات لصالح المقاولين.

-قروض فعلية.

الخصم التجاري : هو الشكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق و يحلّ هذا الشخص في الدائنة إلى غاية تاريخ استحقاقها و تعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن يعطي مالا إلى حاملها و ينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

ثانيا : تمويل نشاطات الاستثمار

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضعها وطبيعتها و مدتها، و لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا و طرقا أخرى للتمويل تتناسب و هذه الميزات العامة، و تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدّة يمكن أن تمتد على حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار فإذا تعلق الأمر بتمويل من أجل الحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل.

تمويل متوسط الأجل باستعمال قروض متوسطة الأجل: توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل والتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، و نظرا لطول هذه المدة فإنّ البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض و يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

- القروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار.
- القروض غير قابلة للتعبئة.

تمويل طويل الأجل باستعمال قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تتحملها لوحدها، و كذلك نظرا لطول فترة الاستثمار و فترت الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد. و القروض الطويلة الأجل الموجهة لتمويل هذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبعة سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرون و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات – أراضي – مباني بمختلف استعمالاتها... نظرا لطبيعة هذه القروض(المدة الطويلة – المبلغ الضخم) تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادّخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية على جمعها . إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر. (بخزاز ، 2000، صفحة 24)

الفرع الثالث: مصادر التمويل البنكي

يمكن تعريف مصادر التمويل على أنها مجموعة من الوسائل والأساليب التي تستخدمها غدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والجارية ، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق المالية وكلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر البديلة وكذلك مع العائد على الاستثمار، ومدى ملائمة مصادر التمويل للاستثمارات المقترحة .فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مصادر للتمويل وتنقسم إلى مصادر تمويل داخلية وخارجية. (آل شيب، 2001، ص 115)

أولا :مصادر التمويل الداخلية

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

أ. **التمويل الذاتي** : يعرف بانه الاموال المتولدة عن العمليات الجارية أو من مصادر ثانوية في المؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية ، ويشمل الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك في الأصول غير المستخدمة اللذان يشكلان القدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل ويعرف أيضا على انه الفائض الذي حققته المؤسسة عن اموال، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع التي تتمثل في تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهي استخدام السيولة. (عالم، 2017، ص 75)

ب. **الادخارات الشخصية** :وهي التمويل المقدم من صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة أو لزيادة رأس المال العامل وذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة نشاط المؤسسة ، وتعتمد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من التمويل.

ج. **الاحتياطات**: تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجنبها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المؤسس وتحقيقها لأرباح ، ذلك أن الاحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع ، تقابله زيادة في الأصول ، ويتم حجز الاحتياطات إما بمقتضى القانون أو النظام الأساسي للشركة كالاحتياطي القانوني، النظامي احتياط شراء سندات حكومية .

د. **الأرباح المحتجزة** : وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجميد جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطات، وسياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك و أيضا الجزء الذي يحتجزه، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى.

هـ. **مخصصات الامتلاكات والمئونات** : الامتلاكات هي مبالغ مالية (أقساط) سنوية تخصصها المؤسسة لمواجهة التدهور المتوقع حدوثه على مستوى استثمارات المؤسسة، وذلك نتيجة لمرور زمن من استخدامها، أما المئونات فهي مبالغ مالية تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر الناجمة عن أخطار محتمل حدوثها، في قيمة المخزونات والحقوق مستقبلا، تخصيصا في المؤسسة ضروري حتى لو لم تحقق أرباح .

ثانيا : مصادر التمويل الخارجي

من الممكن للمؤسسة أن لا تتمكن من تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

أ. **مصادر التمويل قصيرة الأجل** :ويعتبر هذا النوع من التمويل القصير الأجل الأنسب في التمويل وتلجأ معظم المؤسسات إلى هذا التمويل بعض النظر عن حجمها نظرا لتكلفة الحصول عليه أقل من تكلفة الحصول على التمويل طويل الأجل ومن أبرز مصادره: (العزيز، 1997، ص140)

ب. **الإئتمان التجاري**: عندما تشتري المؤسسة (المشتري) بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من المؤسسات الأخرى فغنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وفي الحين، فخلال المدة التي لم يسدد فيها الدين وحتى تاريخ الدفع فإن المؤسسة تصبح مدينة للمورد وتدون قيمة الدين بقائمة المركز المالي للمؤسسة تحت حساب الموردين في وجه الخصوم، وتسجل لدى المورد تحت حساب الحقوق في جانب الأصول، ويشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري

ج. **الائتمان المصرفي** : ويقصد بالائتمان المصرفي في هذا الصدد، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك، ويتميز بانه أقل تكلفة من الائتمان التجاري، في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة من الاستفادة من الخصم، كما يعتبر مصدر لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل. (هندي م.، 2011، ص 529)

1. **مصادر التمويل متوسط الأجل**: التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم مداده في فترة تزيد عن السنة، وينقسم إلى قسمين:
2. **التمويل بالقروض المباشرة ومتوسطة الأجل**: عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الامتلاك وبالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمونا بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك أن هنالك بعض الاستثناءات لهذه الفوائد في بعض الأحيان. (خوني رابح حساني رقية، 2008، ص 128)

د. **مصادر التمويل طويلة الأجل**: تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل من أجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة وتمويل الجزء الدائم من الأصول الثابتة وتنحصر مصادر التمويل طويلة الأجل فيما يلي:

1. **الأسهم**: تمثل الملكية الأصلية للمؤسسات، وهي إحدى الوسائل الرئيسية للتمويل الطويل الأجل خاصة رأس المال الدائم، فشركات المساهمة تعتمد اعتمادا تاما على إصدار أسهمها للحصول على رأس المال اللازم، إما عند إنشائها أو عند توسعها أو فتح رأسمالها، ويحدد عقد المؤسسة وما تنص عليه قوانين الدولة من أهم الحقوق كالاشتراك في الأرباح وحضور الجمعيات العامة للمساهمين وحق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم العادية الجديدة المقدرة." (خلفي، 2002، ص469)
1. **الإقراض طويل الأجل** : وهي تمثل نوعا من القروض التي تلزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة الشروط الاتفاق ما بين المؤسسة والمقترض، تتراوح فترة الاقتراض عادة ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر عاما وتحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التامين او بعض الهيئات العامة.
2. **السندات**: هي أوراق مالية ذات قيمة أسمية تصدر من جهات عديدة مثل الدولة والمؤسسات، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وهو وثيقة بقيمة محددة يتعهد مصدرها بدفع فائدة دورية في تاريخ محدد لحاملها، سواء ربحت الجهة المصدرة أم خسرت ، ولحامله الحق في استرجاعه في وقته المحدد.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار وأنواعه وأهميته

إن في المرحلة الأخيرة تداولت مصطلحات عدة مرتبطة بالاقتصاد ومن بينها مصطلح الاستثمار والذي يمكن أن نعرفه على انه تضحية بموارد مالية حاليا مقابل الحصول على المردودية في المستقبل ونرى انه من هذا التعريف البسيط لهذا المصطلح الذي يظل من أكثر مفاهيم علم الاقتصاد غموضا فهو يرتبط بثلاث عوامل وهي المدة الخطر المردودية.

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار

لقد أعطى الكثير من الكتاب والباحثين تعاريف عديدة للاستثمار وهذا حسب أسس وضوابط اقتصادية متعارف عليها ومن بين هذه التعاريف:

- ❖ من خلال دالة الطلب الكلي عرف الاستثمار على انه جزء من الدخل يخصص بغية الحصول على عناصر الإنتاج الطبيعية وخاصة الأصول طويلة الأجل بقصد زيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية للمشروع أو الاقتصاد الوطني.
- ❖ هي تلك الأصول التي تخصص لإنتاج الآلات والمعدات والمباني وما شابه ذلك والأموال التي تخصص لزيادة المخزون.
- ❖ وهو نوع من الإنفاق ولكنه إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل وهو يختلف نفقات الاستغلال.
- ❖ ويشمل هذا المصطلح عدة مفاهيم والمتمثلة في مفهوم المحاسبي والمفهوم المالي والاقتصاد.

أ. **المفهوم المحاسبي**: إن الاستثمار يشمل كل الأصول المالية والغير مالية المنقولة والغير منقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة موجهة للبقاء مدة طويلة للمحافظة على شكلها داخل المؤسسة. (المعمار، 1977، ص17)

ب. **المفهوم الاقتصادي**: الاستثمار هو لا تخلي على موارد تملكها حاليا أمل الحصول في المستقبل على إيرادات يكون مجموعها المصاريف الأولية.

ج. **المفهوم المالي** : هو مجموعة من المصاريف تختلف على المدى الطويل حيث تكون هذه الأخيرة تغطى المصاريف أو تفوقها.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمارات وفقا لعدد من المعايير، قد يتم تصنيفها وفق شكل التدفق أو الهدف.

- الاستثمارات في الأوراق المالية والتحف و المجوهرات والمعادن الثمينة
- الاستثمار في المصانع والتجهيزات.
- الاستثمارات في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)
- الاستثمار في مختلف أنواع الأجهزة والمعدات.
- الاستثمارات منعدمة العائد النقدي.

كما يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الغرض أو الهدف، وتصنف الاستثمارات حسب الهدف إلى عدة أنواع تذكر منها :

أ. **الاستثمارات الإحلالية:**

تعتبر هذه الأخيرة الأكثر شيوعا من حيث الحجم، وتؤدى هذه الاستثمارات إلى التحديث والتطور وذلك بتطوير أساليب وأنظمة الإنتاج، مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج والمبيعات أي زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف.

ب. **الاستثمارات التوسعية:**

إن الهدف من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية أو المبيعات للشركة، وذلك الإدخال أو إضافة منتجات جديدة، أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية، وبذلك يتضح وجود مبرر لهذا النوع من الاستثمارات. (حنفي، 1993، ص 63)

ج. **الاستثمارات التي فرضها التطور:**

الغرض من هذا النوع من الاستثمارات تخفيض التكلفة بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الإنتاجي الحالي وتحديثه لتقليل من العمالة الإضافية، وبالتالي السرعة والجودة في الإنتاج.

د. **الاستثمارات الإستراتيجية:**

تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو المحافظة على بقاء واستمرار المشروع ويصعب تقييم هذا النوع من الاستثمارات خاصة بالنسبة للبحوث مثل البحوث في مجال الأدوية، أو تعديل سياسة واستراتيجية المؤسسة.

هـ. **الاستثمارات الاجتماعية:**

هذه الاستثمارات ذات غرض اجتماعي وغير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للشركة وتنقسم على استثمارات اختيارية مثل: مساكن ومطاعم العمال، والى استثمارات إجبارية تفرضها الدولة والظروف المحيطة بالمشروع كتدبير أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الرقابة من التلوث ... الخ

و. **الاستثمار الصافي:**

هو عبارة عن تلك الإضافات التي توسع الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وخلق موارد إنتاجية إضافية والتي تستمد مصدرها من الفائض الاقتصادي، أن توسيع الطاقة الإنتاجية تختلف من وجهة نظر الفرد في المجتمع، قد تعتبر عملية استثمار صافي بالنسبة للفرد ولكنها لا تعتبر كذلك بالنسبة للمجتمع ويكون ذلك في حالة انتقال الاستثمار من شخص إلى آخر داخل الوطن وهي لا تعتبر طاقة إنتاجية جديدة بالنسبة للمجتمع لأنها كانت موجودة من قبل، وكل ما في الأمر أنها عبارة عن استثمار ظاهري.

ز. **الاستثمار التعويضي:**

إن أي مؤسسة مهما كان حجمها صغيرة، متوسطة كبيرة ونوعية النشاط الاقتصادي زراعي، صناعي، خدمات، لا يمكن لها بأي حال من الأحوال البقاء في نشاطها الاقتصادي ما لم تقم بالمحافظة على استثماراتها الثابتة في وضع جيد من الناحية الفنية. (نعيمي، 2000، ص 70-89)

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار

إن أهمية الاستثمار تظهر من خلال التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك من الناحية الفنية و الاقتصادية و الاجتماعية. (نعيمي، 2000، ص 64)

أ. الأهمية الفنية للاستثمار:

يعبر الاستثمار عن أهمية فنية من خلال تعويض رأس المال الثابت نتيجة إهلاكه بتقنيات أكثر تطورا من أجل المحافظة على بناء المؤسسة في الحقل الاقتصادي و من أجل الاستمرار و القدرة على المنافسة يتطلب القيام بحركة التجديد المتوالي نتيجة التقدم التقني ، وهو حتمية ضرورية لمسايرة عن قرب الابتكارات و سرعة تحديدها مثل استخدام الإعلام الآلي في مراحل عملية الإنتاج التخزين التسويق و الأعمال الإدارية العملية الفنية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم الربح باختيار التقنيات الأكثر تطورا ذات الكفاءة المالية في زيادة النتاج و رفع إنتاجية العمل للحصول على المر دودية أعلى ورفع مستوى جودة المنتجات وتحسين نوعيتها و اقتصادية عمل التقنيات ولهذا نجد أن جل المؤسسات مهما كان نوعها و حجمها تقوم بعمليات التجديدات المتتالية.

ب. الأهمية الاقتصادية للاستثمار:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للاستثمارات المر دودية الاقتصادية الناتج عن عملية الاستثمار، فالمستثمر لا يقبل على استثمار أمواله إلا إذا توقع حصوله على أرباح فالمستثمر بين توظيف أمواله لدى المؤسسات المالية مقابل فائدة يحصل عليها في نهاية الفترة على رأس المال المقرض وبين أن يستثمر أمواله في مشاريع للحصول على أرباح من ذلك. وتتم عملية المفضلة ما بين معدل الفائدة السنوي ومعدل الربح السنوي الذي يتحصل عليه نتيجة الاستثمار وهذا الأخير ما يعبر عنه كبير بالكفاية الجدية لرأس المال، وإذا كان معدل الفائدة أقل من معدل الخصم فإن الأفراد يلتجئون إلى استثمار الأموال للحصول على معدل ربح صافي، وإذا كان معدل خصم الكفاية الجدية لرأس المال عند مستوى القائدة أو أقل فأنه ليس من مصلحة المستثمر القيام باستثمارات باعتبارها ليست ذات مردودية ولهذا من اجل تشجيعهم يجب خفض مستوى أو سعر الفائدة إن معدل الربح هذا يختلف حسب القطاعات ولهذا يجد المستثمر عدة مجالات للاستثمار فيقوم باختيار الاستثمار الأكثر مردودية وهو تحقيق أقصى ربح.

ج. الأهمية الاجتماعية للاستثمار:

الاستثمار هو أداة للقضاء على البطالة نسبيا وذلك بتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة مع إدخال عامل التكنولوجيا هذه الأخيرة حتى وإن اعتبرت عاملا محدثا للبطالة على المدى القصير فأنها على المدى الطويل عاملا محدثا لمناصب الشغل على طريقة توظيف الأرباح الناجمة عن التفوق التكنولوجي.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار

يهدف المستثمر العادي إلى تحقيق أكبر عائد مع تحميل أقل درجة ممكنة من المخاط وتنقسم إلى:

الفرع الاول :المخاطر المنتظمة:

وهي المخاطرة الناتجة عن عوامل تثر على الأوراق المالية بوجه هام، ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالاضطرابات العامة أو حالات الكساد، أو ظروف التضخم ناو معدلات أسعار الفائدة أو الحروب أو الانقلابات السياسية. فأسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الطريقة، وكانت بدرجات متفاوتة وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسيا كصناعة الصلب والحديد وصناعات الآلات والمطاط وكذلك الشركات التي تنصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران أي بصورة عامة أن أكثر الشركات تعرضا للمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية. (مطر، 1999، ص 45)

الفرع الثاني: المخاطر غير المنتظمة

هي مخاطر ناجمة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، ومن هذه العوامل حدوث إضراب عمالي في شركة معينة، أو قطاع معين والأخطاء الإدارية وظهور اختراعات جديدة تؤثر على منتجات شركة بالذات.

- مخاطر العمل.
- مخاطر السعر.
- مخاطر السوق.
- مخاطر القوة الشرائية للنقود.
- المخاطر المالية.
- المخاطر الاجتماعية والتنظيمية.

خلاصة الفصل:

عادةً ما تطبق البنوك سياسات مكتوبة لمنح القروض تحدد الإجراءات المناسبة التي يجب اتباعها عند تقديم الطلبات. يُتوقع أن تتمتع تلك السياسات بالمرونة، خصوصاً عندما يكون المقدمون للطلبات من العملاء الرئيسيين. ونظراً لأن القروض التي تُطلب غالباً من قبل المؤسسات تهدف في الغالب إلى تمويل مشاريع استثمارية، فإنها ملزمة بمراقبة ومتابعة تقدم تلك المشاريع لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، ويتم ذلك عبر استخدام تقنيات وأساليب متنوعة، بما في ذلك تقنية الموازنة الاستثمارية.

الفصل الثاني: دراسة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك البدر وكالة سيدي عقبة

تمهيد

نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي عقبة، ذلك باعتبار أن الهدف منها هو إجراء مقابلة مع مسؤوليها لمعرفة الوكالة وهيكلها التنظيمي وكيفية تقسيم الموارد البشرية داخلها بالإضافة التطرق إلى مهام الوكالة وأهدافها والإجراءات اللازمة للوصول إلى نتائج

وبناءا على المقابلة التي أجريت مع المسؤول الأول على مستوى الوكالة ' **مدير الوكالة** ' في 25 افريل 2024 على الساعة التاسعة صباحا التي أجريت في ظروف جيدة بحيث تم الاستفادة بالكثير من المعلومات والتطرق إلى تعريف الوكالة وهيكلها التنظيمي وإحصائيات الموارد البشرية الموجودة داخل الوكالة وكذا أهم الأهداف التي تم تحقيقها وممارستها الاجتماعية في ظل القوانين المفروضة .

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك

الفرع الأول : التعريف بالبنك

هو احد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل BADR بنك الفلاحة و التنمية الريفية سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية تم إنشاؤه بموجب106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي . مرسوم رقم82 1990الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و الغي من خلاله /04/ و بعد صدور قانون النقد و القرض في14 نظام التخصص .أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية.ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات2000 يقدر رأسمال البنك ب 55 مليار دينار جزائري و يتميز بكثافة بشرية عالية جدا تزيد عن 7500 عامل من بينها إطارات و مهندسين و موظفين كما انه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث انه صنف :

- كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية.
- ثاني بنك على المستوى المغاربي.
- المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي.
- تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.
- و قد احتل المركز الثامن و الستين بعد الستمائة (668) في الترتيب العالمي من بين4100 بنك

وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية .

الفرع الثاني : مديرية الاستغلال بسكرة –الوادي

المديرية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بسكرة الوادي هي مديرية تابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية أنشئت في مارس 1982يتفرع عنها 9 وكالات :بسكرة، سيدي عقبة، أولاد جلال، طولقة، المغير ، جامعة ، قمار، الواد، الدبيلة.

الفرع الثالث: تقديم لوكالة سيدي عقبة :

تأسست وكالة بدر سيدي عقبة في 1983، و يقع مقرها في وسط سيدي عقبة، تشغل الوكالة 15 عاملا تعتمد على خبراتهم و يقوم البنك بتكوين و تدريب العمال و هذا لزيادة خبرتهم وكذا كفاءتهم في التعامل مع التحديث الجاري في البنك .

يوجد بالوكالة محل الدراسة 15 موظف موزعون كلهم حسب الأقسام، حيث يوجد في **الجانب الخلفي** مدير الوكالة ، ويوجد في مصلحة القروض موظفين ، كما توجد مصلحة المنازعات يوجد فيها ثلاث موظفين ، وكلهم تحت مشرف مكلف بهاته المصالح، إلى جانب سكريتاريا عامة والقسم الإداري والمحاسبي، أما في **الجانب الأمامي** يوجد الصندوق الرئيسي يشغله موظف ويوجد المكلفين بالزبائن أربعة موظفين مقسمين كل طرف في مهمة كفتح الحسابات وشباك العملة الصعبة وشباك العملة بالدينار وشباك تحويل الشيكات ، وكلهم تحت مشرف مكلف بالجانب الأمامي .

الموارد البشرية الموجودة في الوكالة 15 موظف مقسمة إلى 3 نساء و12 رجل .

المطلب الثاني: وظائف البنك وأهدافه

الفرع الأول : وظائف البنك

- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب

-معالجة كل عمليات الائتمان.النقد الأجنبي و الخزينة

-استلام الودائع

-المشاركة في جمع الادخار

-المساهمة في التنمية الزراعية

-ضمان و تشجيع الزراعة و تصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية و الحرفية.

-المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات

الفرع الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي عقبة :

-الزيادة في الموارد بأقل التكاليف و اكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد.

-الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.

-ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبيها.

-توسيع و إعادة تطوير شبكته.

-رضا العملاء و هذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.

-تكييف إدارة ديناميكية.

-التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق و إدراج منتجات جديدة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

الفرع الأول الهيكل التنظيمي للوكالة

:يوضح الشكل التالي مختلف أقسام الوكالة

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لوكالة بدر سيدي عقبة

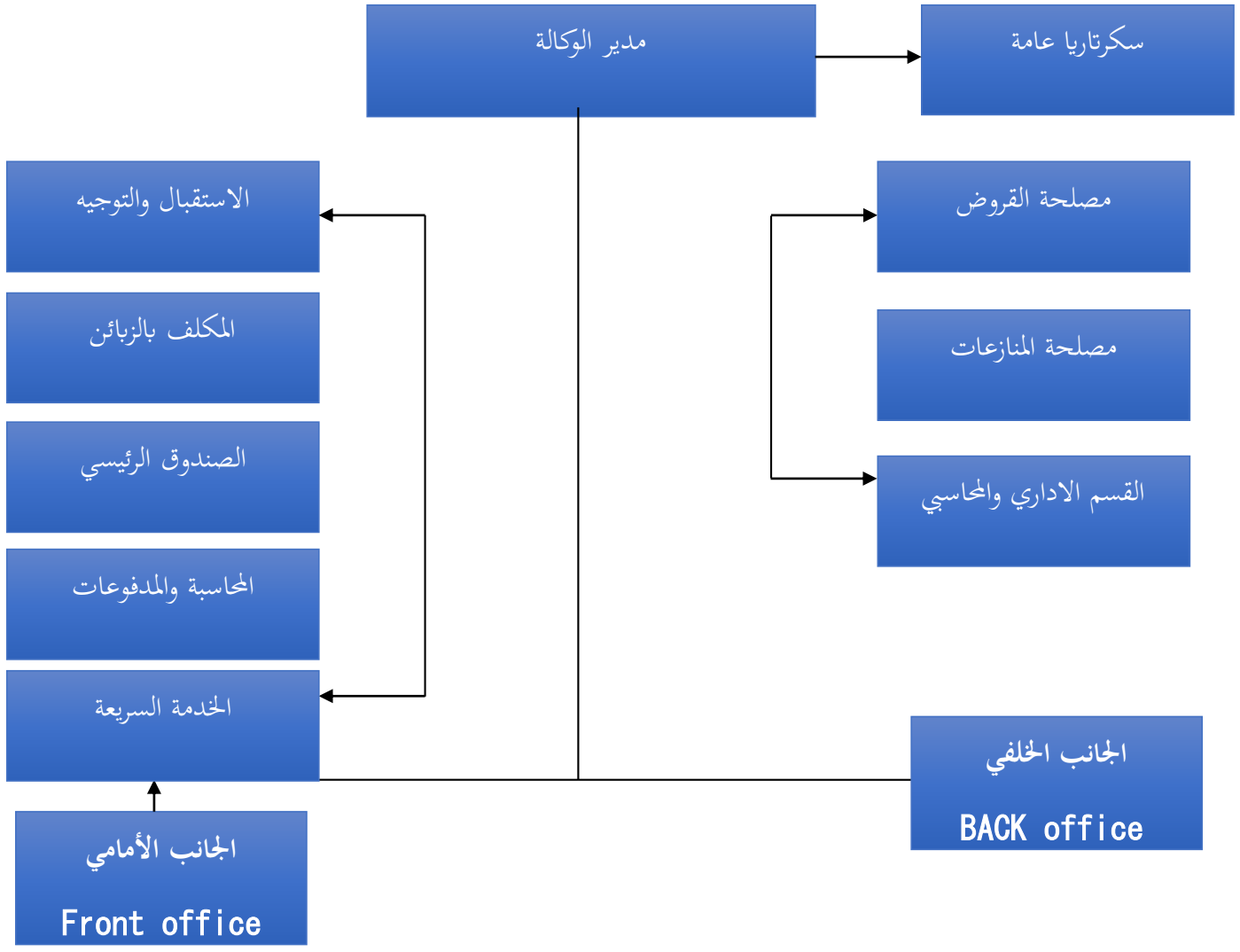

المصدر : **الطالبة** اعتمادا على معلومات من الوكالة

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لقرض التحدي

المطلب الأول: تقديم طلب القرض

الفرع الأول: التعريف بالقروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين يعتبر القرض في إطار التحدي والرفيق والإيجار من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة الأجل وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإجراءات.

أولا: أهم أنواع القروض المقدمة من قبل وكالة سيدي عقبة ولاية بسكرة

تعتبر قروض التحدي، الرفيق والقرض الإيجاري من أهم أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي يقوم من خلالها بتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية طويلة ومتوسطة الأجل وذلك وفقا لمجموعة من الإجراءات.

أ. قرض الرفيق

يعتبر قرض الرفيق قرض موسمي مدعم كليا من طرف الدولة، دخل حيز التنفيذ في 1 أوت 2008 وهو قرض إستغلالي، مدعم من طرف الدولة 100% مخصص إلى تمويل الفلاحين المربين الخواص منهم، التعاونيات، وحدات الخدمات الفلاحية مدته سنة واحدة.

1. مميزات قرض الرفيق

مدته سنة واحدة قابلة لتمديد 6 أشهر في حالة الظروف القاهرة و في حالات نادرة تضاف 6أشهر أخرى ، الفائدة 5.5% على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أي أن الزبون لا يتحمل معدل الفائدة.

المستفيدون من القرض الرفيق

بناء على المعلومات والوثائق المقدمة من طرف البنك يوجه قرض الرفيق لتمويل:

- الفلاحون والمربيون بشكل فردي.
- الفلاحون والمربيون في شكل تعاونيات جمعيات.
- وحدات الخدمات الفلاحية.
- مخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

2. موضوع التمويل بقرض الرفيق

تتمثل المشاريع والاستثمارات التي يمولها القرض الرفيق في:

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية.
- اقتناء أغذية الأنعام بكل أصنافها وأدوية الحيوانات.

- شراء المنتجات الفلاحية بغرض التخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية.
- تربية الحيوانات.

3. مكونات ملف الاستفادة من القرض الرفيق

يتكون ملف الاستفادة من القرض الرفيق من الوثائق الآتية:

- طلب القرض.
- عقد الملكية أو عقد الإيجار أو عقد الامتياز.
- بطاقة فلاح محررة من الغرفة الفلاحية.
- مخطط الإنتاج.
- الخزينة التقديرية للموسم.
- الفواتير الشكلية.

ب. قرض التحدي :

يعد قرض التحدي قرض استثماريا، مدعم جزئيا من طرف الدولة، يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراضي زراعية غير مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة.

1. مجالات التمويل بقرض التحدي

تتمثل المجالات الاستثمارية الفلاحية التي يمولها قرض التحدي في:

- أعمال إعداد و تهيئة وحماية الأرض.
- عمليات تطوير الري الفلاحي.
- اقتناء عوامل ومعدات الإنتاج.

2. ملف قرض التحدي

يتكون ملف الاستفادة من قرض التحدي من مجموعة من الوثائق الشخصية والوثائق المتعلقة بالمشروع والمتمثلة في: (03 نسخ)

- ✓ طلب القرض.
- ✓ بطاقة التعريف الوطنية
- ✓ شهادة الاستغلال من غرفة الفلاحة
- ✓ شهادة الانخراط
- ✓ تصريح بالوجود
- ✓ مخطط الأرض
- ✓ عقد الملكية أو عقد الإيجار أو عقد الامتياز.

- ✓ عدم الخضوع للضريبة
- ✓ شهادة الخبرة للقطعة الفلاحية من طرف خبير
- ✓ شهادة الانخراط في الضمان الاجتماعي
- ✓ بطاقة فلاح محررة من الغرفة الفلاحية.
- ✓ شهادة السلبية – عدم الرهن من المحافظة العقارية
- ✓ شهادة عدم المديونية
- ✓ الخزينة التقديرية للموسم.
- ✓ الفواتير الشكلية الدراسة التقنية

3. خصائص قرض التحدي ومميزاته

يتمتع قرض التحدي بمجموعة من الخواص والمميزات تتمثل في:

-نوع القرض: تحدي متوسط الأجل(CMT) ، وقرض تحدي طويل الأجل(CLT)

-مبلغ القرض يختلف مبلغ القرض باختلاف نوع القرض على النحو الآتي:

CMT:من 1000000 دج إلى 100000000 دج (حد أقصى)

CLT: من 1000000 دج إلى 100000000 دج (حد أقصى)

-مدة القرض:

CMT:من 03 إلى 07 سنوات (1-2 سنة فترة سماح)

CLT: من 08 إلى 15سنة -1- 5 سنة فترة السماح(

-المساهمة الشخصية: تتراوح المساهمة الشخصية لصاحب المشروع ما بين 10% إلى 20%كحد أدنى.

-سعر الفائدة المدعم: تختلف قيمة الدعم المتعلقة بسعر فائدة قرض التحدي باختلاف نوع القرض وذلك على النحو الآتي:

- **بالنسبة:CMT.**

0%خمس سنوات الأولى.

1%السنة السادسة والسابعة

- **بالنسبة CLT .**

– 0%خمس سنوات.

– 1%السنة السادسة والسابعة.

- 3السنة الثامنة إلى التاسعة.
- غير مدعم في السنة العاشرة فما فوق.

ج. القرض الإيجاري

يعتبر القرض الإيجاري(الليزينغ) عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي المصنعة محليا، والتي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار.

1. المستفيدون من القرض الايجاري:

يتمثلا لفئة المستفيدة من القرض الإيجاري المقدم من قبل البنك في المتعاملون الاقتصاديون الذين يرغبون في استثمار مربح ويندرج ضمن السياسة التمويلية الخاصة بالبنك.

2. ملف القرض الإيجاري

كغيره من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية والريفية يتطلب القرض الإيجاري ملفا خاصا يتمثل في:

- طلب الاستئجار حسب النموذج المقدم من طرف البنك.
- السجل التجاري وعقد التأسيس.
- الشهادات الضريبية وشبه ضريبية.
- الدراسة التقنو اقتصادية.
- الميزانيات المصادق عليها وجدول حسابات النتائج لفترة (03) سنوات.
- الميزانيات التقديرية المصادق عليها لفترة (05سنوات).
- الفواتير الشكلية.

3. مميزات القرض الإيجاري

يتمتع القرض الإيجاري الذي يقدمه البنك بخصائص تميزه عبن بقية القروض تتمثل في:

-مبلغ القرض يمكن أن يصل إلى 100% من التكلفة أو بمساهمة شخصية من 20% إلى 30%

-مدة الإيجار من 03 إلي 05 سنوات (بفترة سماح أو بدونها)

-المساهمة الشخصية: تختلف على حسب وجود دعم من عدمه.

-غير مدعم 20 إلى 30 كأقساط مسددة مسبقا.

ثم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية عبر المشرفين (مشرف المكاتب الواجهة مشرف عن المكاتب الخلفية) وهذا الأخير يقوم بتحويل الملف إلى المكلفين بالدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى ثم يعقد اجتماع لجنة القروض لإعداد المحضر والتوقيع عليه ثم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة واتخاذ القرار ويعاد إلى الوكالة مع قبول القرض.

وبعد كل هذه المراحل تم منحه القرض وسلمه البنك شيك أولي أخذه الزبون "ج "وسلمه إلى الممول لإقتناء العتاد وبعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى من أجل التأكد من أن العتاد موجود ويحرر محضر أخر هذا يقوم البنك بتسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القر. (الملحق) وبعد.

المطلب الثاني : دراسة طلب قرض التحدي

الفرع الأول : تقديم و دراسة الملف

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه المذكور أعلاه أمام المكلف بالزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، ثم يتم إصدار وصل استلام الملف ويتم تحديد موعد المعاينة الميدانية التي تكون من طرف لجنة من البنك ومكون على الأقل من المديرة وموظفين من مصالح الفروض والزبون لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

ثم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية عبر المشرفين (مشرف المكاتب الواجهة مشرف عن المكاتب الخلفية) وهذا الأخير يقوم بتحويل الملف إلى المكلفين بالدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى ثم يعقد اجتماع لجنة القروض لإعداد المحضر والتوقيع عليه ثم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة واتخاذ القرار ويعاد إلى الوكالة مع قبول القرض.

وبعد كل هذه المراحل تم منحه القرض وسلمه البنك شيك أولي أخذه الزبون "ج" وسلمه إلى الممول لاقتناء وبعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى من أجل التأكد من أن العتاد موجود ويحرر محضر أخر وبعد هذا يقوم البنك بتسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القرض.

الفرع الثاني: تقديم المشروع

أولا : تقديم المؤسسة الطالبة للقرض

اسم المؤسسة : مؤسسة فلاحية

الشكل القانوني : مؤسسة فردية

طبيعة النشاط : اشغال فلاحية

مالك المؤسسة : السيد X

ثانيا : تقديم المستثمر طالب القرض

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

السيد "ص.س" البالغ من العمر 60 سنة والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل إنشاء مستثمرة فلاحية في إطار قرض التحدي.

تكلفة المشروع قدرت بـ : **15.256.800.00 دج**.

ثالثا : نوعية القرض

قرض طويل المدى ومتوسط المدى في إطار قرض التحدي لدعم المستثمرات الفلاحية.

-المشروع اقتناء (دفيئات حرارية بمساحة500 هـ-هيكا معدني مع أنبوب دائري مقاوم للحرارة ، و فيلم زراعي 200 ميكرون و شبكة نظام الري بالتنقيط)

-مدة القرض متوسط الأجل 7 سنوات.

-فترة السداد سنتين.

-نسبة الفوائد (نسبة الإمتيازات): متوسط المدى

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

-**ضمانات رهنية:** يقوم الزبون برهن قطعة أرض بعد تقييمها عند الخبير.

الموافقة القبلية لتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70% من القروض المقدم في حالة عدم تسديد الدين.

المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع

الفرع الأول : تكلفة المشروع

أولا : تكلفة الاستثمار :

الجدول رقم (2-1) : التكلفة الاجمالية للمشروع

البيان	الكمية	الوحدة	تكلفة الاستثمار (دج)
دفيئات كنارية بمساحة 0.5 هكتار	**03**	**4.201.680.67**	**12.605.042.02**
هيكل معدني مع أنبوب دائري و مقاوم للحشرات مع فيلم زراعي 200 ميكرون			
نظام الري بالتنقيط 1.5 هكتار	**1.5**	**600.000.00**	**900.000.00**
طقم مكنسة كهربائية صنف أ 140 لكل 01 هكتار	**10**	**252.100.841**	**2.521.008.41**
			13.505.042.02
			15.256.800.00

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

قدرت تكلفة الاستثمار الاجمالية ب: **15.256.800.00دج و هو استثمار متوسط المدى**

ثانيا : الهيكل التمويلي للقرض التحدي

المساهمة الشخصية مقدرة ب : **3.814.200.00دج (20%)**

القرض البنكي مقدر ب : **15.256.800.00دج (80%)**

مدة الإنجاز : 5 سنوات (متوسط المدى)

الجدول رقم (2-2): الهيكل التمويلي للقرض التحدي

البيان	تكلفة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض التحدي
دفيئات كنارية بمساحة 0.5 هكتار	12.605.042.02	2.521.008.40	10.084.033.62
هيكل معدني مع أنبوب دائري و مقاوم للحشرات مع فيلم زراعي 200 ميكرون			
نظام الري بالتنقيط 1.5 هكتار	900.000.00	180.000.00	720.000.00
طقم مكنسة كهربائية صنف أ 140 لكل 01 هكتار	2.521.008.41	504.201.68	2.016.806.73
المجموع	13.505.042.02	3.205.210.08	12.820.840.35
المعدل	100%	%20	%80
TVA(19%)	16.071.000.00	/	/
			19.071.000.00

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

المساهمة الشخصية هي المبلغ الذي يساهم به طالب القرض و تمثل 20% من التكلفة الاستثمارية ، و80% التكلفة الاستثمارية يقدرها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في شكل قرض التحدي متوسط المدى .

الجدول رقم (2-3): طريقة تمويل الاستثمار

مبلغ الاستثمار	19.071.000.00	/
قرض التحدي (مدى متوسط)		/
قرض التحدي (مدى طويل)	/	**4 سنوات و 4 اشهر و 18 يوم**
المساهمة الشخصية	3.814.200.00دج	/

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

من خلال هذه المعلومات يمكن القول انه تم تمويل هذا المشروع من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدي عقبة ولاية بسكرة عن طريق قرض التحدي متوسط المدى و بلغت قيمته **15.256.800.00دج** مخصص لاقتناء معدات فلاحية دفيئات كنارية ، هيكل معدني مع أنبوب دائري و مقاوم للحشرات مع فيلم زراعي 200 ميكرون، نظام الري بالتنقيط ،طقم مكنسة كهربائية صنف أ140)

الفرع الثاني : الدراسة المالية للمشروع

المشروع عبارة عن تمويل فلاح بمعدات فلاحية للعمل على قطعة ارض تبلغ مساحتها كالتالي : **15 هكتار 00 آر 00 سآر** و لدراسة المشروع و طريقة تمويله سنتطرق الى جدول مردودية و انتاج هاته الأرض على المدى المتوسط من خلال دراسة تقريبية ققام بها بنك الفلاحة لدراسة تمويل المشروع و هذا ما سنطرق اليه كالتالي :

أولا : رقم الاعمال chiffre d'affaire

الجدول رقم (2-4): طريقة تمويل الاستثمار

الإنتاج	المساحة(هـ)	الإنتاج في الهكتار	الوحدة	السعر التقديري
طماطم	0.50	1100	7000	3.200.000.00
فلفل حلو	0.50	**800**	**8000**	**2.200.000.00**
فلفل حار	0.50	**800**	8000	2.200.000.00
بطيخ احمر	0.50	**800**	8000	3.200.000.00
المجموع				13.450.000.00

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

من خلال الجدول نستنتج ان إيرادات الإنتاج في تطور عام بعد عام بنسبة 1% بفضل تحسن مستوى الإنتاج او الأسعار .

ثانيا : إيرادات المشروع التقديرية

الجدول رقم (2-5): إيرادات منتوج الطماطم

البيان	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة(دج)	التقدير(دج)
السماد	qx	42	9000.00	378.000.00
بذور الطماطم		**0.40**	**130.000.00**	**52.000.000.00**
سماد طبيعي	طن	30	4000.00	120.000.00
منتج معالجة للنبات	كغ	37	438.00	16.206.00
فيلم بلاستيكي	qx	**20**	20.000.00	400.000.00

سلك	كغ	**50**	300.00	15.000.00
التربة	$م^3$	**3.0**	1200.00	3.600.00
اصيص	u	**10625**	1.00	10.620.00
نشارة مثقوبة	كغ	**200**	150.00	30.000.00
نظام التقطير	$م^3$	**3500**	5.00	17.500.00
اليد العمل	يوم	**156**	800.00	124.800.000
صيانة	ساعة	**107**	1500.00	160.500.00
المجموع				1.328.231.00

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المستثمر

التقدير الإجمالي للطماطم : 1.328.231.00 دج

الجدول رقم (2–6): إيرادات منتوج الفلفل الحار

البيان	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة(دج)	التقدير(دج)
السماد	qx	30	9000.00	378.000.00
بذور الطماطم		**0.10**	**130.000.00**	**52.000.000.00**
سماد طبيعي	طن	20	4000.00	120.000.00
منتج معالجة للنبات	كغ	30	438.00	16.206.00
فيلم بلاستيكي	qx	**16**	20.000.00	400.000.00
فيلم التغطية	كغ	**230**	150.00	34.500.00
سلك	كغ	**44**	300.00	15.000.00
التربة	$م^3$	**03**	1200.00	3.600.00
اصيص	u	**9345**	1.00	9345.00
نظام التقطير	$م^3$	**3080**	5.00	15.400.00
المجموع				772.185.00

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المستثمر

التقدير الإجمالي للفلفل الحار : 772.185.00دج

بعدما تطرقنا الى الإيرادات التقديرية لإنتاج هذه المستثمرة الفلاحية ة بعد الدراسة التي قام بها البنك من اجل تمويله سنتطرق الى الميزانية المالية التي من شانها تسليط الضوء على كل الأعباء و الإنتاج خلال خمس سنوات (مدة القرض)

ثالثا: تشكيل الميزانية المالية التقديرية

1. إيرادات المشروع :

سنعرض في هذا الجدول الإيرادات التقديرية للمشروع طيلة سنوات القرض (5 سنوات)

الجدول رقم (2-7): إيرادات تقديرية لمدة 5 سنوات

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة3	السنة4	السنة5
الايرادات	6.725.000.00	13.450.000.00	13.850.000.00	13.990.000.00	14.130.000.00
المجموع	6.725.000.00	13.450.000.00	13.850.000.00	13.990.000.00	14.130.000.00

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المستثمر

الإيرادات التقديرية في تزايد عام بعد عام و يعود ذلك لعدة أسباب و عوامل (التحكم في الاليات الفلاحية ، التحكم الجيد في الاشغال و كذلك اليد العاملة ، التمكن الجيد من الاشغال الفلاحية و خاصة عملية تقليب التربة الدورية)

2. التقدير المالي :

الجدول رقم (2-8): التقدير المالي للأرباح لمدة 5 سنوات

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة3	السنة4	السنة5
الاستثمار	19.071.000.00	/	/	/	/
أعباء التشغيل	4.623.766.00	6.933.332.00	6.933.332.00	6.976.523.00	6.976.523.00
الايرادات	6.725.000.00	13.450.000.00	13.850.000.00	13.990.000.00	14.130.000.00
التدفق المالي	1.910.212.70	5.385.676.03	5.196.595.03	4.790.299.82	4.441.746.40
نسبة الأرباح الداخلية	**30%**				

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المستثمر

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان نسبة الأرباح التقديرية للمشروع تصل الى 30 % في هاته الدراسة التي قام بها البنك ، تسهل هذه الدراسة على البنك دراسة قدرة المستثمر على ارجاع القرض بعد سنتين من سحبه .

3. القيمة الصافية و نسبة الأرباح

الجدول رقم (2-9): القيمة الصافية و نسبة الأرباح

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة3	السنة4	السنة5
التدفق غير مخصوم	2.101.234.00	6.516.668.00	6.916.668.00	7.013.477.00	7.153.477.00
معامل التدفق	0.90909090	0.826446281	0.7513148	0.683013455	0.620921323
المخصوم	1.910.212.70	5.385.676.03	5.196.595.03	4.790.299.82	4.441.746.40
مجموع المخصوم	1.910.212.70	7.295.888.73	12.492.483.76	17.282.783.58	21.724.529.98

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المستثمر

نسبة الخصوم تعادل 10 %

اذن : مجموع الخصوم –الاستثمار =VAN

و تساوي : 21.724.592.98–19.071.000.00= 2.653.529.98 دج

اذن القيمة الصافية الحالية إيجابية تقدر ب **2.653.529.98 دج اذن المشروع ربحي .**

4. قيمة السداد و استهلاك الاستثمار

مخطط السداد للقرض يقوم بالأساس على نسبة الفوائد مع قرض التحدي بالموازاة مع مدة القرض و هي خمس سنوات بنسبة فائدة تساوي 0 % و منه :

الجدول رقم (2-10): مخطط السداد المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المستثمر

المدة	CMT	القرض	الفائدة		مجموع الدفع	المتبقي
السنة 1	15.256.800.00	0	0%	1%	00	15.256.800.00
السنة 2	15.256.800.00	3.814.200.00		00	3.814.200.00	11.442.600.00
السنة3	11.442.600.00	3.814.200.00	/	00	3.814.200.00	7.628.400.00
السنة4	7.628.400.00	3.814.200.00	/	00	3.814.200.00	3.814.200.00
السنة5	3.814.200.00	3.814.200.00	/	00	3.814.200.00	00
المجموع		15.256.800.00	/	00	15.256.800.00	00

رابعا : قراءة للنتائج

من خلال كل هذه المعلومات نقول أنه تم تمويل هذا المشروع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق قرض التحدي متوسط المدى وبلغة قيمته بـ **15.256.800.00دج** مخصص لاقتناء وسائل متخصصة بالأرض لمدة 5 سنوات.

أما بالنسبة للمساهمة الشخصية لطالب القرض فبلغة قيمتها بـ **3.814.200.00 دج**.

وفي الأخير قمنا بطرح بعض الأسئلة للمكلف بالزبائن :

أ. **ماهي المهام التي تقوم بها أي (المكلف بالزبائن)؟**

المهام التي يقوم بها هي:

القيام بالبحث عن الزبائن المرتقبين الزبائن الجدد وجلبهم.

فتح الحسابات

إستقبال الزبائن والرفق بهم من خلال توفير كل إحتياجتهم من شبكات بطاقات دفع أو إئتمان أو توفير

القيام بإعلام الزبائن حول كل ما يتعلق بالحساب من عمليات محاسبية (كشف الحسابات... إلخ)؛

الإتصال بالزبائن هاتفيا وبعث الرسائل لهم:

إستقبال ملفات القروض المقدمة

القيام بالمعاينة الميدانية للمشاريع المراد تمويلها أو الممول مسبقا

القيام بالتحويلات الداخلية وكذا إستقبال التحولات والشبكات المراد تمريرها عبر المقاصة إلى المصلحة المعنية (مصلحة التحويلات)

متابعة الزبائن في حالة التسديد للفترة الأولى.

ب. **ما هي القروض الأكثر طلب في الوكالة؟ ولماذا؟**

القروض الأكثر طلبا هي قرض التحدي وقرض الرفيق وفي القروض الإستثمارية قرض التحدي وفي القروض الإستغلالية قرض الرفيق والأكثر طلبا بالدرجة الأولى قرض التحدي، لأن الفلاحون يميلون للقروض الإستثمارية من أجل شراء العتاد الفلاحي وخاصة الجرارات أكثر من الاستغلالية التي تمول لشراء البذور والأسمدة.

ج. **ما هي مميزات قرض التحدي؟**

مميزات فرض التحدي هي:

قروض متوسطة المدى وطويلة المدى.

-مدة التأجيل

- قرض متوسط: من سنة إلى سنتين.
- قرض طويل: من سنة إلى 5 سنوات.

-مدة القرض

- متوسط من 3 سنوات إلى 7 سنوات.
- طويل من 8 سنوات إلى 15 سنة.

-أجال الإستعمال:

- متوسط من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد إبتداء من إستلام القرض.
- طويل من 6 إلى 24 شهرا كأقصى حد إبتداء من إستلام القرض.

-المساهمة الشخصية:

- 10%من قيمة المشروع لمساحة 2 10 هكتار.
- 20%من قيمة المشروع لمساحة 5 10 هكتار.

-نسبة الإمتيازات / نسبة الفائدة:

- قرض متوسط الفائدة 5.25% تكون على عاتق الزبون
- فرض طويل الفائدة 5.25 إمتيازات على عاتق الزبون.

إستهلاك الدين يكون متناقص.

-الفرق بين قرض التحدي و قرض الرفيق

الجدول رقم (2-11): فروقات بين القروض المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

قرض التحدي	قرض الرفيق
موجه للمشاريع الاستثمارية	موجه للمشاريع الاستغلالية
طويل و متوسط المدى	قصير المدى
الفائدة 5.25 %على عاتق الزبون	الفائدة 5. 5 %على عاتق الدولة
المدة من 8 سنوات الى 15 سنة	من سنة الى سنتين

د. ما هي المخاطر التي يتعرض لها البنك؟

المخاطر التي يتعرض لها البنك هي:

- خطر عدم السداد،
- الصعوبة في التحصيل، وكذا في حجز الممتلكات المرهونة من خلال الإجراءات القانونية:
- خطر التأمين على الممتلكات.

هـ. ما هي الإجراءات التي يتخذها البنك في حالة عدم السداد ؟

الإجراءات التي يتخذها البنك في حالة. عدم السداد:

- البعث برسائل إنذار وإعذار وإخطار قبل المتابعة القضائية:
- التحاور مع الزبائن ومحاولة إقناعهم بطلب إعادة جدولة الديون (شرط أن يكون المشروع ناجحا).
- القيام بزيارات ميدانية للوقوف على نجاح المشروع الممول من عدمه:
- المتابعة القضائية من خلال حجز الممتلكات المرهونة وكذا حجز العتاد الممول.

خامسا : الاثار الناجمة عن المشروع:

أ. التأثير البيئي

هذا النوع من النشاط ليس له تأثير سلبي على البيئة بل العكس فإنها تحسن من البنية و زيادة النشاط البيولوجي و تساعد على الحفاظ على التربة.

ب. تأثير المشروع

تتوافق الفوائد الجانبية للمشروع الاجتماعي، الاقتصادي مع اهداف السياسة العامة لأنه يسعى:

- المساعدة على توفير المنتوج الفلاحي المحلي من خضر و فواكه ذات الجودة العالية .

ج. ربحية المشروع

تظهر النتائج الاقتصادية التي قدمها المشروع انّ الاستثمار في البيوت البلاستيكية لانتاج الخضر و الفواكه :

التدفق النقدي أو التدفق النقدي الصافي هو ايضا ايجابي على مدى حياة المشروع . مبلغ التدفق النقدي الاجمالي يكفي لتلبية سداد الائتمان الممنوح من طرف البنك.

د. استنتاجات أخرى:

بالإضافة الى الاثار الاقتصادية الايجابية الناجمة عن هذا النوع من الاستثمار للمنطقة بأكملها : مشروع انشاء بيوت بلاستيكية سيولد عملية تنبؤيه ايجابية باستمرار و تأخير في الاسترداد مهم للغاية.

التدفقات النقدية الناتجة عن مرحلة استغلال الثروة النباتية اكثر من كافية للتغلب على سداد الأقساط السنوية للائتمان.

الخلاصة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الانتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية واتباع معايير و إجراءات تكون فعالة وناجحة.

اثناء التربص الذي قمنا به في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة سيدي عقبة ولاية بسكرة و بعد اطلاعنا على المهام الحالية التي تقوم بها ، و ذلك من خلال المعلومات التي اعطيت لنا تم التعرف على طريقة منح القروض للمؤسسات على مستوى هذا البنك ، حيث ان المؤسسة طالبة القرض تقدم للبنك ملفا كاملا تطلب فيه الحصول على قرض بحيث يجب ان تكون دراسة مختلفة ،شاملة الجوانب تستوفي كل العناصر من وثائق مقدمة ،و جداول مالية و ميزانيات تقديرية، اضافة الى زيارات ميدانية.

و البنك من خلال دراسة ملف طلب القرض من طرف المؤسسة المعنية يعتمد اساسا على عنصرين هامين:

- دراسة الوثائق ، تقييم الضمانات المقدمة من طرف البنك
- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق التحليل المالي

حيث ان هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك ، و قبول العرض يعتمد اساسا على النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة ، فكلما كانت النتائج المتحصل عليها إيجابية كلما تضاعف احتمال قبول الطلب ، و هو ما تم فعلا في هذه الحالة.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات ولكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده. لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة، أول برنامج هو سياسة الإنعاش الاقتصادي وكان برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو مضمون هذه السياسة وكانت أهدافها توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وفي ظل ارتفاع عائدات النفط إضطرت الدولة إلى زيادة الدعم لبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحين من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي وكان له هذا حيث قدرت اعتمادات تمويل القطاع بحوالي300مليار دينار جزائري، ومن أجل تحسين أكثر للقطاع الفلاحي كان لابد من تغيير استراتيجيتها حيث وضعت الدولة الجزائرية برنامج خماسي آخر هو سياسة التجديد الفلاحي والريفي قصد تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية وآخر برنامج هو توطيد النمو الإقتصادي)

الإقتصاد الأخضر الذي هو في إطار التنفيذ حيث تبنى إستراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الإنتاجية مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم المنتجات الفلاحية، وتقليص عمليات الإستيراد والإتجاه نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية.

- **التأكيد على صحة الفرضيات**

تعتبر القروض البنكية من الخدمات المقدمة الى العملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد، المؤسسات والمنشآت و هذا ما يثبت صحة الفرضية من خلال الدراسة التي قمنا بها و عرضنا ذلك من خلال السيد المستثمر المتحصل على القرض.

تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري للتطور الاقتصادي وأساس النمو على المستوى الجزئي والكلي لم نثبت صحة هاته الفرضية و لم نفيها كون الحالة المدروسة لمنشأة فردية و تمت دراسة الجزئية التي تخص القرض البنكي (قرض التحدي) و بالنسبة للدراسة التي اجراها البنك في اطار منح القرض لم تتطرق الى سيرورة المشروع كاملا و متابعته لمدى مدة القرض الممنوح حتى انتهاء فترة السداد و لا يمكننا النفي كون الدراسة الأولية للمشروع تدل على انه مشروع ربحي وفقا للأرقام و الحسابات .

تعتبر البنوك أداة مهمة في تنمية وتطوير اقتصاد بلد ما من خلال مسايرة السياسة الاقتصادية لهذا البلد عن طريق القروض البنكية التي تمنحها اثبتت صحة هاته الفرضية من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و سعيه المستمر ليكون عند حسن ظن الزبون من خلال توفير الخدمات التي يحتاجها و كذا تسهيلها بالموازاة مع سياسة الاقتصاد الوطني التي تدعم القطاع الفلاحي.

- **النتائج:**
- يتسم قطاع الفلاحة بتركز أغلب الأنشطة الزراعية لدى الفلاحين الريفيين الذين يمارسون هذه الحرفة بهدف سد احتياجاتهم الضرورية وتأمين رغيف العيش هؤلاء يمارسون مهنة الفلاحة بأساليب تقليدية مما يستقر عنه محدودية في السلع الزراعية من حيث الكمية والنوعية.
- رغم ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية ورأس مال بشري، وثروات نباتية وحيوانية لا يستهان بها الا أن سوء إستغلالها وضعف الإدارة في تحسين مردوديتها جعل الجزائر تلجأ للخارج دوما لأجل توفير مستلزمات القطاع الفلاحي وترقيته والنهوض به.
- السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر على المستوى المحلي تفتقر للإرادة السياسة القوية، فالبرامج التنموية أغلبها عرف تماطل من طرف السلطات المعنية في التطبيق الفعلي والجاد.
- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي:
- لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.
- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي .
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.
- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.
- إتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الزراعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانيات المتوفرة من أراضي فلاحية وبد عاملة إضافة للغطاء المالي الكثير المخصص لهذا القطاع.
- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
- ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.
- وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها بإطمئنان من ناحية الأسعار والإستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة في المديين القصير والمتوسط على الأقل.
- صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه... إلخ، وترشيد إستغلالها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها.
- المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة وزيادة نصيب الحبوب منها وإنقاص المساحات البور إلى حدها الأدنى.
- تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات وذلك بشروط ميسرة.
- توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، لإحداث التغيير من الناحيتين الكمية والنوعية.
- تشجيع إستخدام الأساليب الحديثة وتشجيع الإنتاج الزراعي على إنتاج القمح، وذلك من خلال منح الفلاحين قروضا بدون فوائد وإبعاد كل الطفيليين عن العملية.

- تشجيع الإستخدام الواسع للتكنولوجيا وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج.
- معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الزراعة والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق ومصلحة الإقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي وتحفيزهم، ومعالجة قضايا تكاليف الإنتاج المرتفعة، والإستفادة من المزايا النسبية للمشاريع الزراعية.
- تعزيز الإستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة، وتوسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن.
- منح إمتيازات وتفضيلات للمستثمرين الراغبين في الإستثمار في القطاع الفلاحي، والعمل على تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغيرات الدولية والسعي لتحقيق الإستقرار فيها لما له من أهمية في خلق الثقة لدى المستثمر وجذب الاستثمارات لهذا القطاع.

قائمة المراجع

الحناوي ,م & .,عبد السلام ,ع .(s.d.) .*المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية* .الدار الجامعية، 1998، صص.280 -279 :

الشواربي ,ع .(2002) .*إدارة المخاطر الائتمانية* .مصر :منشأة المعارف الإسكندرية،.

القاضي ,ش .(2019) .*الائتمان المصرفي* .الإسكندرية مصر :دار الكاتب العربي .the writer operation

بوعتروس ,ع .(2002) .*الوجيز في البنوك التجارية* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

حنفي ,ع & .,أبو قحف ,ع" .(2000) .*تنظيم وادارة البنوك"* ، .مصر :المكتب العربي الحديث الاسكندرية،.

صادي ,خ .(1999-1998) .محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القروض، .*رسالة ماجستير، فرع علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية* .الجزائر :جامعة الجزائر.

عيسى ,م" .(s.d.) .*ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية* ." عمان، الأردن :، دار الراية للنشر والتوزيع ،.

كريمو ,د .(2006-2005) .دور صندوق ضمان القروض دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة صندوق FGAR، .*ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلوم تجارية،* .الجزائر :جامعة الجزائر .

محرزي ,م .(s.d.) .*اقتصاديات المالية العامة،* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

أحمد ,ع .ا .(2010) .*عمليات البنوك* .المنصورة، مصر، :دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.

آل شبيب ,د .ك .(2001) .*مبادئ الغدارة المالية* .عمان الاردن :دار المناهج للنشر والتوزيع، .

الحمزاوي ,م .ك .(s.d.) .، *"اقتصاديات الائتمان المصرفي* ." مصر، :، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط.2

الحناوي ,م .ص .(1998) .*المؤسسات المالية* .الدار الجامعية.

الخاقاني ,ن .ع .(2011) .*المصرفية الإسلامية الاسس النظرية والمكالمات التطبيق* .عمان الاردن :دار البازورية العلمية للنشر والتوزيع.

الزبيدي , ,م .(2002) .*إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المصرفي* .*26*الاردن :مؤسسة الوراق لنشر وتوزيع عمان.

الزبيدي ,ح .م .(2002) .*الإدارة المالية المتقدمة* .عمان الاردن :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

السنهوري ,م . .(2013) .مصر :دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

الصيرفي ,م .(2007) .*ادارة المصارف* .الإسكندرية مصر :دار الوفاء لنينا الطباعة والنشر الطبعة الأولي.

الصيرفي،محمد .(2014) .*إدارة العمليات المصرفية* .القاهرة، مصر :دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى.

العزيز ,س .م .(1997) .*التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية* .لبنان :مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

المعمار ,ر .و .(1977) .*أساسيات الغدارة المالية* .الاردن :دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.

النجار ,ف .ر .(2009) .*التمويل المعاصر* .الإسكندرية مصر :، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

بخزاز ,ف .(2000) .*تقنيات وسياسات التسيير المصرفي* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 2.

بن بخمة ,ا .(2016) .، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، .*دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .ورقلة :جامعة قاصدي مرباح .

بو عبدلي, أ .(2015) ,. .*سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها* .عمان، الأردن :دار الجنان للنشر والتوزيع،.

تركي ,ن2003/2002) .، .(مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار،، *.مذكرة ماجستير علوم تجارية منشورة،* .الجزائر :قسم العلوم التجارية جامعة المسيلة،.

جعدي, أ .و .(2011) .مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، *.التقنيات البنكية في منح القروض البنكية* .التقنيات البنكية في منح القروض البنكية :جامعة العقيد أكلي محند أولحاج .

جلدة ,س .(2009) ,. .*البنوك التجارية والتسويق المصرفي* .عمان، الأردن، :دار أسامة للنشر والتوزيع،.

حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي .(1998) .*الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى* .عمان الاردن :دار الصفاء للنشر والتوزيع .

حنفي ,ع .ا .(1993) .*الإدارة المالية المعاصرة ومدخل اتخاذ القرارات* .المكتب العربي الحديث .

خلفي ,ع .ا .(2002) .*إدارة المصارف* .مصر :دار الجامعة الجديدة لنشر الإسكندرية.

خوني رابح حساني رقية .(2008) .*واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها* .مصر :ادراك دار النشر و التوزيع .

دحاوي ,ع .س .(2014) .، مذكرة لليسانس، تخصص مالية .*دور القروض في تفعيل الاستثمارات* .تلمسان :جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان .

دراوسي مسعود ,عزازي عمر .(s.d.) .,دور البنوك في تمويل الاستثمارات –الواقع و التحديات .*ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية* .جامعة البليدة،.

سالم ,ا .، .(2020) .دور القروض البنكية في تمويل و ترقية المشاريع الاستثماريةدراسة حالة بنك التنمية الفلاحية مسيلة .مسيلة :جامعة محمد بوضياف المسيلة.

سمعان ,ح .م .(2010) .*النقود والمصارف* .الاردن عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى.

شاكر ,م .ا .(2006) .محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية .بسكرة, الجزائر :جامعة محمد خيضر ، .

شقراء ,م .(2015-2014) .مذكرة ماستر منشورة قسم العلوم الإقتصادية .*سياسة الإقراض في البنوك التجارية واثارها* .الوادي :جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

صباح ,د .ع ,2016) .جوان .(القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر .*دفاتر السياسة و القانون*.129-128 .pp ,

طه ,ط2007) .، .(*إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت* .الإسكندرية، مصر :دار الجامعة الجديدة.

عالم ,س .(2017) .هيئات الدعم المالي ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .*أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات إدارة الاعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،* .بسكرة, الجزائر :جامعة محمد خيضر.

عشيش ,ح .س .(2010) .*التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك* .عمان, الاردن :، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى .

علي ,ع .ا &., احمد ,ش ,2010) .افريل .(بحث بعنوان مدخل عملي لقياس مخاطر البنوك التجارية في فلسطين .*دراسة تحليلية تطبيقية* .فلسطين :غزة الجامعة الإسلامية.

عنيم ,ا .م .(2007) .*إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل* .مصر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

عيسى ,م .ح .(2010) .*إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية،* .عمان الاردن :دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

فلاح ,., ح &., الدوري, م .ع .(2000) .*المالية البلوك* .عمان الاردن :دار وائل للنشر.

لطرش ,ا) .، .(2003*تقنيات البنوك* .الجزائر :، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية.

م . ع .(2010) .*اقتصاديات البنوك التجارية* .عمان الاردن :دار الفكر بالشرون وموزعون الطبعة الأولى.

مطر ,م .(1999) .*إدارة الاستثمار* .عمان الاردن :، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.

نعيمي ,ع .(2000) .استثمارات و التاثيرات على التنمية الاقتصادية ، .*رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فرع تسيير* .

هندي ,م .إ .(1996) .*إدارة البنوك التجارية* .مصر :مدخل اتخاذ القرارات الإسكندرية المكتب العربي الحديث ط.3

هندي ,م .إ .(2011) .، *الإدارة المالية)مدخل تحليلي معاصر (الطبعة السادسة* .الإسكندرية مصر :المكتب العربي الحديث .

هندي، ,ا .م" .(1999) .*ادارة الأسواق والمنشآت المالية* ." مصر :مركز دلتا للطباعة و التوزيع الاسكندرية،.

هيل عجمي جميل الجنابي,رمز ياسين يسع ارسلان .(2009) .*النقود والمصارف* .عمان الاردن :دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى .

يحبوش ,ح .(2007) .إدارة المخاطر في قتل اقتصاد المعرفة، تسيير مخاطر القروض حالة القرض الشعبي الجزائري، .*المؤتمر العلمي الدولي السابع* .تونس :بجامعة الزيتونة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير أيام 19-17افريل.

يوسف ,ي .ح .(2012) .*التمويل في المؤسسات الاقتصادية* .الإسكندرية مصر :الطبعة الأولى دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع،.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 00375/ ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - وكالة سيدي عقبة
سيدي عقبة - ولاية بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- غشام مريم
2- /
3- /

المسجلون بـ: قسم العلوم الاقتصادية
بالسنة: ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

"" دور القروض البنكية في تمويل الإستثمار""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

بسكرة في: 2024-03-25

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

MENNI Mohamed
Superviseur Principal

ع/ عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات والسمائل المرتبطة بالطلبة

277/

R/S/21

BISKRA LE :17/03/2021

GRE BISKRA EL-OUED
Cellule juridique

ALE SIDI OKBA-390-

VALIDATION DES GARANTIES
Relation: Mr
CMT « ETTAHADI » « :15 256 800.00 DA

Conformément aux dispositions contenues dans la décision réglementaire N° 01/95 de la 04/01/1995 portante validation des garanties et après études de ces dernières mentionnées dans L'Aut (1) N° 200/2019 du 18/01/2021 ci dessous détaillées :

- Hypothèque d'une exploitation agricole d'une superficie de 15 H élargie aux constructions à expertiser par un BET conventionne .
-Mobilisation de l'apport personnel pour un montant global de DA 3 814 200.00 (voir au verso structure de financement.)
-Engagement notarié de nantir les équipements à acquérir + Engagement notarié de DPAMR auprés du guichet « Banque Assurance » de l'ALE BISKRA 393+avec tacite reconduction au profit de la Banque jusqu'à expiration de crédit.
-convention de prêt + billets à ordre.
-Attestation de fiscale et parafiscale apurées
-Provision DPAMR.

Nous vous informons que ces dernières sont régulières.
Bonne réception.

P/LE DIRECTEUR DU GRE
Mr

CHEFF DE SERVICE JURIDIQUE
Mme

Copie : D.S.E

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
17 مارس 2020
SIDI-OKBA 390 سيدي عقبة
ARRIVÉE N° 378162A

- 1.DONNEES GENERALES DU PROJET:

- 1.1. IDENTIFICATION DE L'INVESTISSEUR :

- L'INVESTISSEUR ET UNE PERSONNE PHYSIQUE :

- **Nom :** [redacted]

- **Prénom :** [redacted]

- **Date et lieu de naissance** : **1954 à AIN NAGA**

- **Adresse : CITE EL CHAHID GHERABA BOUZID – AIN NAGA**

- **Nationalité :** Algérienne

- **Domiciliation Bancaire : B A D R SIDI OKBA**

- **Statut juridique de l'exploitation:** Assiette du terrain: Propriété privée, Acte notarie n° 218 du 04/08/2014 par le notaire bekouche mohamed fateh ; commune sidi okba wilya de biskra

- **Raison sociale:** Individuel

- **Téléphone:**

⇨ PRESENTATION DE L'EXPLOITATION AGRICOLE :

- Forme juridique de l'exploitation : **MELK**

- Superficie totale de l'exploitation: **15 HA 00 ARE 00 CA**

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 000 000 000 54 دج س ت رقم 00 بـ 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر 17 شارع العقيد عميروش

REF :/72/2020

SIDI OKBA, Le : 03/02/2020

NOM&PRENOM : Mr.
Activité : plasticulture
N°DE COMPTE : *ID :*

NOTIFICATION D'ACCORD

OBJET : *A/S de votre demande de Crédit*

Pour faire suite à votre crédit, nous avons l'honneur de vous informer que nous avons statué favorablement à votre demande:

- CMT ETTAHADI : de DA : 15 256 800.00 - Limite d'utilisation : 12 mois
Durée d'amortissement 60 mois + 12 mois différé.

Toute fois la concrétisation de cet accord est subordonnée à :

Garanties bloquantes :

-Hypothèque d'une exploitation agricole d'une superficie de 15 Has élargie aux constructions à expertiser par un BET conventionné.

Réserves bloquantes :

- Mobilisation de l'apport personnel pour un montant global de : 3 814 200.00 DA
- engagement notarié de nantir les équipements à acquérir + D.P.A.M.R auprès du guichet « banque assurance »de L'ALE BISKRA393 + avec tacite reconduction au profit de la banque jusqu'à expiration de crédit.
- Convention de prêt + billets à ordre.
- Attestation fiscale et parafiscale apurées

Garanties non bloquantes :

-Nantissement des équipements

Réserves non bloquantes :

-DPAMR avec tacite reconduction au profit de la banque jusqu'à expiration du crédit.

Observations

- enregistrement de la convention de prêt auprès de l'inspection d'enregistrement et du timbre territorialement compétente.
- les garanties recueillies doivent couvrir l'ensemble de nos engagements
- la mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des garanties et à la levée des réserves.
-Veillez à la domiciliation des recettes
- le bénéfice de la bonification n'est définitivement acquis qu'en cas de respect scrupuleux de l'échéancier de remboursement
- le déblocage des fonds ne se fera qu'une fois la réception effective de l'investissement et sur présentation d'un P.V de visite sur site.
- la consultation de la centrale des risques et constitue un préalable.
- la durée d'utilisation d'année à déduire du différé.

Directeur d'agence

N°: 2097302330015790206
du 27/07/2019
1 8/01 Dat

302329-9: 03A-14-07

DIRECTEUR D'AGENCE

JCLINE
EIR(BISKRA)
33
OTMAIL.COM

Siege Social : Cité Alia Brahim commune de Ain Naga Daira de Sidi Okba W de Biskra
RC N° : 07/00-0243692B16
NIF N° : 001807024369249
ART N° : 07140145141
NIS N° : 001807140000664
Compte Bancaire N°: 003003900005336300 74 BADR Agence de SIDI OKBA
Tel : 06 61 21 72 61
Fax :033 64 32 91

FACTURE N° : 01 / 2

Fait le : 14/03/2

Doit :

N°	DESIGNATION	U	Qt	Prix Unitaire (HT)	
01	F/P serre canarienne de 5000m2 Structure métallique avec tube rond et avec insect-proof et avec film agricole	U	03	4.201.680,67	12
	De 200 mic et réseau.				
02	F/P Système d'irrigation goutte à goutte	Ha	1,5	600.000,00	
				Montant Total HT	13
				TVA 19%	2
				Montant Total TTC	16

Arrêtée la présente facture à la somme de :Seize Mille Soixan

Mille Dinars et 00 cts

Le Gérant

Siege Social : Cité Alia Brahim commune de Ain Naga Daira de Sidi Okba W de Biskra
RC N° : 07/00-0243692B16
NIF N° : 001807024369249
ART N° : 07140145141
NIS N° : 001807140000664
Compte Bancaire N°: 003003900005336300 74 BADR Agence de SIDI OKBA
Tel : 06 61 21 72 61
Fax :033 64 32 91

FACTURE N° : 02 / 21

Fait le : 14/03/2021

Doit :

N°	DESIGNATION	U	Qt	Prix Unitaire (HT)	Montant
01	F/P Kit aspirateur type A140 pour 01 HA	U	10	252.100,841	2.521.008,41
				Montant Total HT	2.521.008,41
				TVA 19%	478.991,59
				Montant Total TTC	3.000.000,00

Arrêtée la présente facture à la somme de :Trois Million Dinars et 00 cts.

Le Gérant

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
PROGRAMME DE CREATION DE NOUVELLES EXPLOITATION AGRICOLE ET D'ELEVAGE
FICHE DE SYNTHESE DU PROJET

1. IDENTIFICATION DE L'INVESTISSEUR :

Nom :

Prénom :

Adresse : **CITE EL CHAHID GHERABA BOUZID – AIN NAGA**

2.DESCRIPTION DU PROJET :

2.1 Localisation: EL MABDOUAA

Wilaya : BISKRA

Commune : AIN NAGA

Zone écologique : Agricole

Superficie (ha) : 15 **HA**00 **ARE** 00 **CA**

2.2 CONSISTANCE DU PROJET (INTITULE DU PROJET) :

Projet de création d'une nouvelle exploitation des cultures maraichères sous serres.